

دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي  
(واقع ومعوقات)

دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

**The Role of Internal Control System in the  
Diagnosis of Cases Financial Corruption  
(Reality & Obstacles)**

A Field Study on Industrial Companies Listed  
in Amman Stock Exchange

إعداد

**أسعد جاسم خضير الكروي**

الرقم الجامعي: 401320062

إشراف

**الدكتور إسماعيل حسين أحمر**

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

نوفمبر 2015 م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(وَقَالَ الْمَلِكُ انْتُونِي بِهِ اَسْتَخْلِصْنَهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ اِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ

اَمِيْنٌ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْاَرْضِ اِنِّي حَفِيْظٌ عَلِيْمٌ)

يوسف الآیة (54-55)

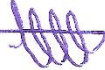
صدق الله العظيم

## تفويض

أنا أسعد جاسم خضير الكروي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أسعد جاسم خضير الكروي

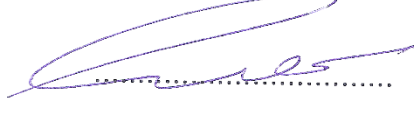
التاريخ: 2015 // 7



التوقيع:

### قرار لجنة المناقشة

نُوقِشت هذه الرسالة وعنوانها: (( دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومعوقات): دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان )) وأجيزت بتاريخ: 2015 / 11 / 7

التوقيع	الجامعة	أعضاء لجنة المناقشة:
	الشرق الأوسط	رئيساً د. ريم شاهر محمد الأعرج
	الشرق الأوسط	مشرفاً د. إسماعيل حسين أحمر
	جدارا	عضواً خارجياً د. ظاهر شاهر القشبي

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي خلق اللوح والقلم، وخلق الخلق من عدم، ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير وحكم، أحمده حمد الشاكرين المنيبين المقرّين بفضلته وكرمه، فلولا فضل الله ما وُفِّقْتُ لهذا، فالحمد لله الذي وهبني نعمة العلم وألهمني الصبر والطموح في مواصلة مسيرتي العلمية، والصلاة والسلام على قدوتنا محمد الأمين.

بدايةً يطيب لي أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور (إسماعيل حسين أحمر) عميد كلية الأعمال الذي أشرف على هذه الرسالة، أسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته، ومن دواعي الفخر والاعتزاز أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين ناقشوا هذه الرسالة وأثروها بملاحظاتهم القيّمة، وشكري وعرفاني إلى أساتذتي في جميع أطوار الدراسة "رداً لبعض الجميل" وأخصّ منهم أساتذتي لمرحلة الماجستير في كلية الأعمال بجامعة الشرق الأوسط، كل من الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والأستاذة الدكتورة حميدة والدكتور سامر دحيات والدكتور علي اللايد والدكتور عبد الرحيم القدومي والأستاذ الدكتور محمد مطر وأستاذ اللغة الإنجليزية ساجدة ضيف الله القبيلات... كما يقتضي واجب الإخلاص أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عمادة الدراسات العليا الذين قدموا لي الاستشارات العلمية، وشكري وتقديري لكل من العاملين في الملحقة الثقافية العراقية\_ سفارة جمهورية العراق بالمملكة الأردنية الهاشمية، والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وهيئة مكافحة الفساد الأردنية ووزارة الصناعة والتجارة الأردنية على ما قدموه لي من مساعدة وتوجيه، وشكري واعتزازي إلى زملاء الدراسة والعمل "تقديراً للصدقة"، والشكر والاعتزاز إلى اخوتي ياسر وباسل وعلي وأحمد وإلى جميع أخواتي، كما أتقدّم بالشكر والامتنان لكل من ساندني طيلة فترة دراستي لإتمام هذا الجهد المتواضع والشكر كل الشكر لبلدي العراق الجريح الذي يئنُّ من ثقل جراحاته التي تدمي قلب كل غيور، هذا البلد الذي كان وسيبقى معطاءً لشعبه وأمنته على مر العصور ويعلم الله أنني لم أجعله آخر المشكورين نسياناً مني، إنّما أردت أن أختم الشكر به ليكون مسك الختام.

وأخيراً أقول، اللهم إنني أشهد أنني قد بذلت ما تيسر لي من جهد، فإن وفقت فبفضل من عندك وإن أخفقت فمن نفسي، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، والله ولي التوفيق .



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
-	الآية القرآنية
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ك	قائمة الملاحق
ل	الملخص باللغة العربية
ن	الملخص باللغة الإنجليزية
1	<b>الفصل الأول</b> <b>خلفية الدراسة وأهميتها</b>
2	(1-1): المقدمة
3	(2-1): مشكلة الدراسة
4	(3-1): أسئلة الدراسة وفرضياتها
6	(4-1): أهداف الدراسة
6	(5-1): أهمية الدراسة
7	(6-1): حدود الدراسة
7	(7-1): محددات الدراسة
8	(8-1): المصطلحات الإجرائية للدراسة

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
10	الفصل الثاني الأدب النظري والدراسات السابقة
11	(1-2): الأدب النظري
11	(1-1-2): المقدمة
12	(2-1-2): نظام الرقابة الداخلية
24	(3-1-2): لجنة التدقيق
27	(4-1-2): مسؤولية المدقق تجاه نظام الرقابة الداخلية
30	(5-1-2): الفساد المالي
34	(6-1-2): نبذة مختصرة عن واقع الفساد المالي في الأردن
35	(7-1-2): الظروف الأساسية لحدوث عمليات الغش
37	(8-1-2): دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي
40	(2-2): الدراسات السابقة
53	(3-2): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
54	الفصل الثالث منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)
55	(1-3): المقدمة
55	(2-3): منهج الدراسة
56	(3-3): مجتمع الدراسة
56	(4-3): عينة الدراسة والخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة
61	(5-3): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والمعلومات
62	(6-3): المعالجات الإحصائية
63	(7-3): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة
64	(8-3): صدق أداة الدراسة وثباتها



66	<b>الفصل الرابع</b> <b>نتائج الدراسة: التحليل الإحصائي للدراسة واختبار الفرضيات</b>
67	(1-4): المقدمة
67	(2-4): نتائج التحليل الإحصائي للدراسة
74	(3-4): تحليل مدى ملائمة البيانات لافتراضات اختبار فرضيات الدراسة
75	(4-4): اختبار فرضيات الدراسة
81	<b>الفصل الخامس</b> <b>مناقشة النتائج والتوصيات</b>
82	(1-5): المقدمة
82	(2-5): مناقشة النتائج
85	(3-5): التوصيات والمقترحات
87	<b>المراجع</b>
88	أ. قائمة المراجع العربية
95	ب. قائمة المراجع الأجنبية
97	<b>قائمة الملاحق</b>

## قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الفصل-الجدول
56	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	1 - 3
57	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	2 - 3
58	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	3 - 3
58	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	4 - 3
59	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	5 - 3
60	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	6 - 3
64	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	7 - 3
65	معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)	8 - 3
68	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى فقرات العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	1 - 4
70	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى فقرات دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	2 - 4
72	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى فقرات المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	3 - 4
74	نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء	4 - 4
76	نتائج اختبار T لعينة واحدة للعوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	5 - 4
77	نتائج اختبار T لعينة واحدة للدور الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	6 - 4
78	نتائج اختبار T لعينة واحدة للمعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	7 - 4
79	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان حسب متغير الوظيفة الحالية	8 - 4

## قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	الفصل - الشكل
28	موقع التدقيق الداخلي من نظام الرقابة الداخلية	1 - 2
36	الظروف الأساسية لحدوث الغش	2 - 2

## قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
98	كتاب تسهيل مهمة الدراسة	1
99	أسماء محكمي أداة الدراسة (الاستبانة)	2
100	أداة الدراسة (الاستبانة) بشكلها النهائي	3
105	أسماء الشركات الصناعية الأردنية (مجتمع الدراسة)	4
108	التحليل الإحصائي	5

## دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومعوقات)

دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

إعداد

أسعد جاسم خضير الكروي

إشراف

الدكتور إسماعيل حسين أحمر

### المُلخَص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، من خلال التعرف على العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي، وتحديد المعوقات التي تحد من قدرة هذا النظام في تشخيص حالات الفساد المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة، حيث استُخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لهذه الدراسة وبعد اختبار صدقها وثباتها تم توزيع (168) استبانة وبواقع ثلاث استبانات لكل شركة واسترجع منها (141) استبانة، ثم أُستخدمت الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) .

تكوّن مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (73) شركة، وتم اختيار أسلوب العينة العشوائية حيث شملت عينة الدراسة (56) شركة صناعية وبنسبة (76.7%) من مجتمع الدراسة، وقد تمثلت في المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين العاملين في تلك الشركات .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، وجود معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى

دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، ووجود دور إيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وبينت أيضاً عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة (المدرء الماليين، المدققين الداخليين، المحاسبين) حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في تلك الشركات عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) .

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة احتواء بعض العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي، ودعم الدور الذي يقوم به نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان، من خلال إيلاء الأهمية له من قبل الإدارة العليا وتذليل كافة المعوقات التي تحد من قدرته في تشخيص حالات الفساد المالي.

**الكلمات المفتاحية:** نظام الرقابة الداخلية، الفساد المالي، الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان.

# **The Role of Internal Control System in the Diagnosis of Cases Financial Corruption**

**(Reality & Obstacles)**

A Field Study on Industrial Companies Listed in Amman Stock Exchange

***Prepared by:***

Asaad Jasim Khudhair AL-karawi

***Supervised by:***

Dr. Ismail Hussein Ahmaro

## **Abstract**

This study aimed to indicate the role of internal control system in the diagnosis of cases financial corruption in industrial companies listed in Amman Stock Exchange, through a identifying the factors that help the spread of the financial corruption phenomenon, and identify the obstacles that limit the ability of this system in the diagnosing of cases financial corruption. to achieve the objectives of the study were used the descriptive analytical method for its suitability of the nature of this study, Where used the questionnaire as a key tool for the study and after test its validity and reliability were distributed (168) questionnaire, by three questionnaires for each company and retriever which (141), then used appropriate statistical methods through the Statistical Package for Social Sciences (spss).

The study population consisted of industrial companies listed in Amman Stock Exchange of (73), was chosen as the style of the random sample which included the study sample (56) industrial company and by (76.7%) of the study population, has been in Financial Managers, accountants and internal auditors who working in those companies.

The study found a number of results including: the existence of obstacles limit the ability of the internal control system in the diagnosis of cases financial corruption in industrial companies listed in Amman Stock

Exchange at level ( $\alpha \leq 0.05$ ), and presence of a positive role for the internal control system in the diagnosis of cases financial corruption in Industrial companies listed in Amman Stock Exchange at level ( $\alpha \leq 0.05$ ), It also showed there are no significant differences statistically between the views of categories included in the study (Financial Managers, internal auditors& accountants) about the role of internal control system in the diagnosis of cases financial corruption in those companies at level ( $\alpha \leq 0.05$ ).

In light of these findings the study recommended the need to contain some of the factors that help the spread of the financial corruption phenomenon, and support the role of internal control system in the diagnosis of cases financial corruption in industrial companies listed in Amman Stock Exchange, through giving importance to him by senior management and to overcome all the obstacles that limit system ability in the diagnosis of cases financial corruption.

**Keywords:** internal control system, financial corruption, industrial companies listed in Amman Stock Exchange.....



## الفصل الأول

### خلفية الدراسة وأهميتها

(1 - 1): المقدمة

(2 - 1): مشكلة الدراسة

(3 - 1): أسئلة الدراسة وفرضياتها

(4 - 1): أهداف الدراسة

(5 - 1): أهمية الدراسة

(6 - 1): حدود الدراسة

(7 - 1): محددات الدراسة

(8 - 1): المصطلحات الإجرائية للدراسة

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة وأهميتها

#### (1-1): المقدمة

نظراً للتطورات والتغيرات المتسارعة في مجالات الحياة المختلفة لا سيما وأن عصرنا الحالي يشهد ثورة هائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلا تكاد تظهر تقنية جديدة حتى تليها تقنيات جديدة تحمل معها معارف وعلوم جديدة وأكثر حداثة من سابقتها، ولقد اجتاحت هذه الثورة معظم ميادين الحياة وأصبحت هذه التقنيات الحديثة جزءاً مهماً في نجاح وتطوير هذه الميادين لا سيما تلك التي تتعلق بالحياة الاقتصادية للمجتمع وذلك تزامناً مع ما تشهده بيئة الأعمال من منافسة شديدة. وإن العمل الإداري والمالي باعتباره عصباً مهماً في حياة الأفراد والمجتمعات كان له نصيبٌ كبير من هذه التغيرات، وفي المقابل فإن هذا التغيير قد يحمل في طياته العديد من المخاطر والتحديات خصوصاً فيما يتعلق بالجانب الرقابي مما حدى بالكثير من الوحدات بضرورة القيام بتطوير وتفعيل مماثل للأنظمة والممارسات الرقابية المطبقة لديها لمواكبة ما قد يحصل من جراء ذلك التغيير من مخاطر وتحديات محتملة (أبو كميل، 2011: ص 3).

تعد الرقابة من الأدوات الرئيسية التي تساعد إدارة الوحدة في ضمان انجاز الأهداف المخطط لها ولغرض مواكبة تلك التطورات والاستفادة منها في قطاع الصناعة الذي يُعد من القطاعات الإنتاجية التي تسعى لتقديم أفضل المنتجات لأفراد المجتمع، ظهرت الحاجة لوجود نظام فاعل للرقابة الداخلية في ذلك القطاع، حيث إن نظام الرقابة الداخلية يُعتبر من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها مختلف القطاعات باعتباره خط الدفاع الأول وأحد أركان الإدارة الاستراتيجية الحديثة الذي يربى مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية بما فيهم المساهمين من خلال حسن استخدام

وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، فهو يقوم بالمحافظة على أموال وممتلكات الوحدة من الهدر وسوء الاستخدام وضمان دقة المعلومات والبيانات المالية التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة، والتحقق من تنفيذ الخطط والأهداف الموضوعة من قبل الإدارة العليا، ونتيجة لذلك أصبح من الضروري الاهتمام بهذا النظام والعمل على تذليل كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، ليتمكن من تشخيص العديد من المخالفات والتجاوزات المالية التي تحدث، وتحديد الانحرافات وتحليلها ومعرفة مسبباتها بهدف تصحيح السلبية منها وتنمية الإيجابية للاستفادة منها مستقبلاً (ذنيبات وكفوس، 2012).

حيث إن الفساد المالي يعتبر من أحد الظواهر التي تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليه إلا من خلال وضع استراتيجيات شاملة تشمل إجراءات وقائية وعلاجية وتعزيز دور الأجهزة الرقابية في الكشف عن المخالفات المالية والإدارية وكذلك تظافر كافة الجهود الرامية إلى تحديد مظاهره وتشخيص مسبباته ومحاولة علاجه وتجفيف منابعه (الضمور، 2014: ص36).

اشتملت الدراسة على خمسة فصول، يتضمن الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها، وتناول الفصل الثاني الأدب النظري والدراسات السابقة، وتطرق الفصل الثالث إلى منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات) فيما تناول الفصل الرابع تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، بينما تضمن الفصل الخامس النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات الخاصة بها .

## (1 - 2): مشكلة الدراسة

يُعتبر نظام الرقابة الداخلية من الدعائم الأساسية للوحدات الاقتصادية، وأداة تحقيقية ذات مصداقية في كشف الخلل بإجراءات تنفيذ أهداف الإدارة وما ينتج عنه من تصرفات وأعمال غير مشروعة، متمثلة بانتشار ظاهرة الفساد المالي، إذ شهدت الفترة الراهنة انتشار العديد من حالات الفساد المالي، وبالرغم من تضافر الجهود من قبل الجهات الرسمية الرقابية الأردنية الهادفة إلى

مكافحة الفساد إلا أن هناك انتشاراً للفساد خصوصاً في القطاع الخاص هو أكبر منه في القطاع العام من حيث قيمة الأموال المنهوبة (هيئة مكافحة الفساد الأردنية، التقرير السنوي، 2014).

لذا سعى الباحث في هذه الدراسة إلى بحث أبعاد مشكلة الدراسة من خلال تسليط الضوء على ما إذا كان لنظام الرقابة الداخلية باعتباره خط الدفاع الأول دوراً يمكن أن يقوم به في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتحديد أهم المعوقات التي تحد من قدرة هذا النظام .

وبناءً على المشكلة البحثية فقد تمكن الباحث من صياغة السؤال الرئيسي التالي:

- ما دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟

### (1-3): أسئلة الدراسة وفرضياتها

استناداً إلى مشكلة الدراسة وسؤالها الرئيسي والأهداف المحددة لها تم صياغة الأسئلة التالية:

1. هل يوجد عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟
2. هل يوجد هناك دور إيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟
3. هل توجد معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟

4. هل هناك اتفاق بين فئات عينة الدراسة (المدراء الماليين، المدققين الداخليين، المحاسبين) حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟

اعتماداً على أسئلة الدراسة السابقة تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية التي جرى اختبارها بهدف استخلاص النتائج والتوصيات من خلالها، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة الأولى:

HO<sub>1</sub>: "لا يوجد عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

الفرضية الرئيسة الثانية:

HO<sub>2</sub>: "لا يوجد هناك دور إيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

الفرضية الرئيسة الثالثة:

HO<sub>3</sub>: "لا توجد معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

الفرضية الرئيسة الرابعة:

HO<sub>4</sub>: "لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة (المدراء الماليين، المدققين الداخليين، المحاسبين) حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

## (1-4): أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. الاطلاع على أنظمة الرقابة الداخلية العاملة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان.
2. الاطلاع على الفساد المالي بشكل عام والفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان بشكل خاص .
3. التعرف على العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان .
4. التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان .
5. تحديد المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان .
6. التعرف على الاختلاف إن وجد بين آراء فئات عينة الدراسة (المدراء الماليين، المدققين الداخليين، المحاسبين) حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي .
7. الخروج بالنتائج، واقتراح التوصيات المناسبة .

## (1 - 5): أهمية الدراسة

تتلخص أهمية هذه الدراسة من خلال الجوانب الآتية:

1. كونها تناولت موضوعاً على درجة من الأهمية من خلال بيان دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في قطاع ذي أهمية بالنسبة للقطاعات الأخرى، متمثلاً بقطاع الصناعة .

2. يُمكن أن تخدم نتائج الدراسة بشكل كبير الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان من خلال التعرف على واقع نظام الرقابة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى تحديد المعوقات التي تحد من قدرة هذا النظام في تشخيص حالات الفساد المالي بتلك الشركات.

3. قد تساهم بشكل علمي وعملي إذا ما تم توجيه الجهود المستقبلية لإدارات الشركات الصناعية الأردنية لاتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية في نظام الرقابة الداخلية من خلال إظهار ثغرات ونقاط الضعف في هذه النظام، مما ينعكس إيجاباً على جميع الأطراف ذات العلاقة مع تلك الشركات.

### (1-6): حدود الدراسة

**الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان .

**الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال عام 2015 م .

**الحدود البشرية:** تمثلت الحدود البشرية لهذه الدراسة على أخذ رأي المدققين الداخليين والمدراء الماليين والمحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان .

### (1-7): محددات الدراسة

1. امتناع بعض الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان تماماً عن تزويد الباحث بأي معلومات تخص دراسته، رغم المحاولات وقيام الباحث بتقديم كتاب تسهيل المهمة إليهم لإجراء دراسته من الجامعة وكما هو مبين في ملحق رقم (1) .

2. عدم وجود وظيفة تدقيق داخلي في بعض الشركات المشمولة بعينة الدراسة، حيث إن العاملين في تلك الوظيفة هم أحد الفئات المستهدفة في هذه الدراسة .

3. حساسية موضوع الدراسة في الواقع العملي الذي قد يثير بعض التحفظات والشكوك بخصوص إبداء المعلومات المطلوبة لغرض البحث .

### (8-1): المصطلحات الإجرائية للدراسة

1. نظام الرقابة الداخلية (**Internal Control System**): يتمثل بمجموعة من الإجراءات الخاصة بالضوابط المالية والإدارية الموضوعة من قبل الإدارة العليا، وكذلك العمليات المصممة التي يقوم المكلفون بها بهدف المحافظة على الأصول الخاصة بالوحدة الاقتصادية، ولضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية ومدى الاعتماد عليها، بالإضافة إلى العمل على رفع الكفاءة التشغيلية والانتاجية للعاملين، وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة الموضوعة بهدف تحقيق الخطط المرسومة والمرغوب بها بفاعلية (وهاب، 2011، ص72).

2. الفساد (**Corruption**): يتمثل باستخدام السلطة العامة أو المنصب بطريقة مخالفة للقانون ومعايير السلوك الأخلاقي للحصول على مكاسب خاصة على حساب الآخرين (الشواورة، 2009).

3. الفساد المالي (**Financial Corruption**): يقصد به جميع الممارسات والعمليات المالية غير المشروعة المتمثلة بالانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي، والذي يهدف إلى تحقيق منافع مالية شخصية على حساب القوانين والتعليمات المالية والمصلحة العامة، وغالباً ما يتم استخدام السلطة لأجل تحقيقه وبالنتيجة يؤدي إلى المساس بالمال العام ( البكوع وأحمد، 2012 ) .

4. الرقابات (الضوابط) المالية (**Controls Financial**): تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والضوابط المالية والإدارية المتبعة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية بهدف حماية أصولها المالية



وضبط ومراجعة البيانات والتقارير المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها والعمل على رفع الكفاية الإنتاجية، وضمان التمسك بالتعليمات والسياسات الإدارية المرغوب بها (الدوسري،

2010، ص21) .

## الفصل الثاني

### الأدب النظري والدراسات السابقة

(1 . 2) : الأدب النظري

(1. 1 . 2) : المقدمة

(2. 1 . 2) : نظام الرقابة الداخلية

(3. 1 . 2) : لجنة التدقيق

(4. 1 . 2) : مسؤولية المدقق تجاه نظام الرقابة الداخلية

(5. 1 . 2) : الفساد المالي

(6. 1 . 2) : نبذة مختصرة عن واقع الفساد المالي في الأردن

(7. 1 . 2) : الظروف الأساسية لحدوث عمليات الغش

(8. 1 . 2) : دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي

(2 . 2) : الدراسات السابقة

(3 . 2) : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الأدب النظري والدراسات السابقة

تناول هذا الفصل ثلاثة أجزاء رئيسية، هدف الجزء الأول إلى التعرف على المفاهيم النظرية للرقابة وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي متكامل لهذه الدراسة الميدانية، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية وبيان أهدافه وأهميته ومقوماته، إضافة إلى محددات تطبيق هذا النظام وبيان الانتقادات التي قد توجه له وتحديد مخاطره، وكذلك التعرف على مفهوم الفساد المالي وتحديد مسبباته وأشكاله، وبيان دور هذا النظام في تشخيص حالات الفساد المالي، فيما تناول الجزء الثاني بعض الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية، وبيان ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .

#### (1.2): الأدب النظري

##### (1.1.2): المقدمة:

يحتل نظام الرقابة الداخلية في أي وحدة اقتصادية أهمية كبيرة لما يوفره من إجراءات ووسائل رقابية فعالة عند مزاوله أي نشاط داخل الوحدة، وبذلك يتضح بأن نظام الرقابة الداخلية لا يقتصر على مراقبة النواحي المالية والمحاسبية فقط وإنما يشمل النشاط الإجمالي للوحدة الاقتصادية، حيث يتمثل نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الإجراءات التي يقوم بها مجلس الإدارة، والإدارة ومن يقع تحت مسؤولياتهم ضمن الصلاحيات المحددة قانوناً، من أجل توفير الضمانات اللازمة التي تفيد بأن الأهداف المرغوب بها متحققة، والمتمثلة بحماية أصول الوحدة الاقتصادية من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام، وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية في الدفاتر والسجلات والمحافظة عليها

من التلاعب والتحريف والتي لها الأثر الهام على عملية اتخاذ القرارات المناسبة وأن التقارير والقوائم المالية قد تم إعدادها وفق المعايير المحاسبية، والعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية، وأهمها التحقق من أن المقبوضات والمدفوعات تمت بناءً على توجيهات الإدارة والالتزام بالأنظمة والقوانين النافذة (ستينبارت ورومني، 2009، ص277) .

## (2. 1 . 2): نظام الرقابة الداخلية

### (1. 2 . 1 - 2): تعريف نظام الرقابة الداخلية:

يُعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه نظام يتمثل بمجموعة من الخطط التنظيمية والإجراءات التي تتم داخل الوحدة الاقتصادية وعلى كافة المستويات الإدارية وما تتضمنه من أفراد عاملين في هذه الوحدة على مختلف وظائفهم وسلطاتهم سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين يسعون جميعاً إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها من قبل إدارة الوحدة (عباس، 2012، ص26) .

عُرف أيضاً بأنه مجموعة من الضوابط الداخلية التي تُمارس من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية لضمان كفاءة الأعمال التي تقوم بها، بالإضافة إلى تحقيق الرقابة الوقائية من خلال منع واكتشاف الغش والتلاعب قبل حدوثه ومنع تكراره مستقبلاً والسيطرة على الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية (المطارنة، 2013، ص205) .

في حين عُرفَ نظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) في قائمة المصطلحات النافذة بعد كانون الثاني 2006 بأنها الخطط والأنشطة والعمليات المصممة والمنفذة من قبل المعنيين بالقيام بها وفق الأنظمة

والتعليمات التي تحكم العملية الرقابية وغيرهم ممن يقع على عاتقهم تنفيذها لغرض ضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وفق ما مخطط لها مسبقاً (وهاب، 2011، ص73) .

كما بيّنه صالح (2013) على أنه وظيفة إدارية لتقييم الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر التي تواجهها من خلال أسلوب منظم ومحاييد بعيداً عن كافة التأثيرات والضغوطات التي قد تحدث فيها، بما يضمن الاطمئنان اللازم للوصول إلى الأهداف المنشودة .

وقد عرفه البكوع وأحمد (2012) بالنظم التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية ويتم اعتمادها من قبل إدارة هذه الوحدة لغرض كشف وتحديد ومعالجة كافة الانحرافات غير المفضلة والتعرف على مسبباتها والعمل على منع حدوثها مستقبلاً، بما يضمن القضاء على الفساد المالي والإداري في الوحدة الاقتصادية.

فيما عرف سليمان (2014، ص11) نظام الرقابة الداخلية: بالعمليات المتكاملة والمتفاعلة مع بعضها ضمن الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية لتوفير الثقة التامة للإدارة بعملياتها ومدى كفاءتها وفعاليتها في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة من قبلها، والالتزام بالسياسات والقواعد الموضوعة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية.

بناءً على ما ذكر من تعاريف أعلاه يرى الباحث أن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضوابط والإجراءات الداخلية التنظيمية التي تتبعها الإدارة في الوحدة الاقتصادية بهدف حماية ممتلكاتها من السرقة والاختلاس والاستخدام الأمثل لها، وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، وتحقيق أعلى كفاءة وفعالية للعمليات التي تقوم بها من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح ويعتبر أحد مقومات الإدارة، كونه يساعد على إدارة عمليات الوحدة بكفاءة عالية من خلال سعيه على جعل الأداء يسير نحو الأهداف الموضوعة والمرغوب بها.

## (2-1.2): أهداف نظام الرقابة الداخلية: طاهر وتركي (2013)

يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. سلامة ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الوحدة الاقتصادية، والتي تساعد في عملية اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الجهات الداخلية والخارجية.

2. الاستخدام الأمثل والكفوء للموارد المتاحة بطريقة اقتصادية وفعالة بعيداً عن الإسراف والهدر وبما يحقق الأهداف التي تسعى إليها الوحدة الاقتصادية.

3. تقدير وتقييم مدى تحقيق الأهداف المخططة مسبقاً والموضوعة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية وتحديد وتحليل الانحرافات ومعرفة مسبباتها لأجل التقليل من الأخطاء عند وضع الخطط والأهداف مسبقاً ومعالجة السلبية منها وتنمية الإيجابية.

4. توفير الحماية اللازمة لممتلكات الوحدة الاقتصادية النقدية وغير النقدية من الاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام، من خلال القيام بالأعمال الجردية اللازمة ووضع الإجراءات الرقابية المشددة لمنع العبث فيها.

5. ضمان الالتزام والتقييد بالأنظمة واللوائح القانونية والسياسات الإدارية الموضوعة والمعمول بها في البيئة الاقتصادية التي تمارس الوحدة فيها أنشطتها وأعمالها، مثل الالتزام بالقوانين الضريبية الصادرة من دائرة الضريبة وغيرها من التعليمات الصادرة من الجهات الرسمية وشبه الرسمية، مما يعكس هذا الالتزام الصورة الإيجابية للوحدة ويضفي الصفة القانونية على طبيعتها أعمالها .

وقد بين محسن (2011)، والسبوع (2011) أن من أهداف نظام الرقابة الداخلية هي:

- رفع معدلات الكفاءة التشغيلية والانتاجية لكافة العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، بما يضمن تحقيق الأهداف المرغوبة في حدود القوانين واللوائح المعمول بها .

- تنظيم عمل الوحدة الاقتصادية من خلال تحديد السلطات والصلاحيات والمسئوليات وتوضيحها لجميع المستويات الإدارية العاملة داخل الوحدة الاقتصادية بما يحقق التعاون والتنسيق بين أقسام الوحدة التي تقوم بتحقيق الأهداف المرجوة، وحسن سير العمل الإداري ومنع التضارب وفك الاختناقات الإدارية .
- تحليل وتقييم المخاطر المتمثلة بالنشاط التقييمي الذي تقوم به الإدارة لغرض تحليل وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية، وكيفية التعامل معها لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ومحاولة تجنبها .

### (2-1.2.3): أهمية نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية الركيزة الأساسية للإدارة والتي من خلالها تستطيع الوحدات الاقتصادية تحقيق الأهداف المرغوب فيها، ونتيجة التطور في حجم المشروعات واتساع نطاق أنشطتها وأعمالها وتداخلاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التأكيد على الإصلاحات والتحسينات التي توصي بها الجهات المهنية والمؤسسات التي لها علاقة بعمل النظام الرقابي بهدف تطوير نظام الرقابة الداخلية بما يتلاءم مع حجم التطورات الحالية، وأخذ دوره في تحقيق الأهداف المنشودة من ورائه (غنيمات وصيام، 2011) .

وقد بينّ سليمان (2014، ص12) أن نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية حظي باهتمام كبير ومتزايد، عندما ازداد حجم المشروعات وتوسعت مجالاتها وتنوعت عملياتها وأصبحت هناك تعقيدات في الهياكل التنظيمية مما اقتضت الحاجة إلى وجود نظام رقابي داخلي ليتم الاعتماد عليه في اعداد التقارير اللازمة والخاصة بأمور الوحدة الاقتصادية ووضعها المالي وغير المالي، بالتالي

أصبحت هناك حاجة لنظام رقابي فعال والذي يؤدي إلى الطمأنينة لدى المالكين والثقة بمن يوكلون اليهم إدارة أعمالهم من خلال ما يسمى بـ "نظرية الوكالة".

يرى الباحث أن هناك حاجة ملحة لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية خاصةً بعد التطورات والتغييرات المتسارعة التي شهدتها بيئة الأعمال وما رافقها من اتساع في حجم المشروعات وتنوع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها والتعقيدات الحاصلة في المستويات الإدارية كافة وتطويره ليواكب ما يستجد على بيئة الأعمال من تغييرات وتطورات حديثة، ويمكن توضيح هذه التطورات التي أدت إلى الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية بالآتي:

- كبر حجم المشاريع وتنوع عملياتها.
- تحديد وتوزيع وتفويض المسؤوليات والصلاحيات الإدارية.
- حاجة الجهات الداخلية والخارجية إلى بيانات ومعلومات موثوقة وموضوعية.
- حماية أموال المساهمين من الضياع وسوء الاستخدام.

## (2-1-1 . 4.2): ضوابط (رقابات) نظام الرقابة الداخلية: ستينبارت ورومني (2009، 287)

لكي يكون أي نظام مفيداً وقادراً على تحقيق الأهداف المرجوة منه، لا بد أن يعتمد على مجموعة من الركائز التي تساعد على بلوغ الأهداف التي يسعى للوصول إليها، ونظام الرقابة الداخلية كسائر الأنظمة الأخرى له ضوابطه الخاصة به التي تجعله نظاماً قادراً على تحقيق أهدافه المرغوب بها، ويجب أن تكون هذه الضوابط متكاملة ومتراصة مع بعضها البعض وخالية من العيوب ونواحي القصور التي من شأنها أن تنعكس بصورة سلبية على فاعلية هذا النظام.

وتمثل البيئة الداخلية الأساس في عملية تفعيل نظام الرقابة الداخلية حيث إن أغلب الضوابط والركائز التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية هي من مكونات هذه البيئة وأهم هذه الركائز هي:



- **الفلسفة الإدارية وأسلوب العمل:** تعتبر فلسفة إدارة الوحدة الاقتصادية من الركائز التي تؤدي إلى تفعيل نظام الرقابة الداخلية، حيث إنه كلما كان هناك أسلوب محدد للعمل وفلسفة وأهداف واضحة، أدى ذلك إلى ممارسات جيدة لعمل نظام الرقابة الداخلية .
- **مجلس الإدارة والهيكل التنظيمي:** حيث يلعبان دوراً مهماً في نظام الرقابة الداخلية وذلك من منطلق أن من المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة هي التوجيه والتخطيط والرقابة بهدف تحقيق الأهداف المرسومة، ويكون ذلك من خلال تبني هيكل تنظيمي كفوء وسليم .
- **طرق توزيع وتحديد السلطات والمسؤوليات:** إن عملية تحديد الصلاحيات والمسؤوليات على أساس المهنية والكفاءة بين الموظفين تهدف إلى التنسيق والتكامل بين كافة المستويات الإدارية وإحكام نظام الرقابة الداخلية على الأعمال والوظائف التي يقوم بها هؤلاء الأفراد من خلال تحديد مراكز المسؤولية وتقييم الأداء .
- **مؤهلات الموارد البشرية:** يعتمد نجاح نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة على طبيعة التأهيل والكفاءة والخبرة في عنصر الموارد البشرية في الوحدة، حيث يعتبر الموظفون أهم نقاط القوة أو الضعف في العملية الرقابية .
- **الالتزام بالقيم الأخلاقية والاستقامة اللازمة:** إن الالتزام بالمعايير الأخلاقية وقواعد السلوك المهني والعمل على نشر الثقافة المؤسسية تعتبر من صفات العمل الناجح والتي تتمثل بالنزاهة والأمانة والصدق واحترام القوانين، وبالتالي تسعى إلى تفعيل الدور الرقابي إذا ما توفرت في العاملين بالوحدة الاقتصادية .
- **التأثيرات الخارجية:** كالأنظمة والقوانين والمعايير والتشريعات الخاصة بتنظيم وحماية نظام الرقابة الداخلية والصادرة من قبل المنظمات المهنية ذات العلاقة .

## (2-1.1.5): أنواع ضوابط نظام الرقابة الداخلية

أولاً- الضوابط (الرقابات) المحاسبية وتشمل: الجابري، (2014، ص31-32)

- **الدليل المحاسبي:** يتمثل بخريطة تلخص عناوين الحسابات وتبويبها وفقاً لطبيعة النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وكذلك طبيعة النظام المحاسبي المستخدم في هذه الوحدة .
- **الدورة المُستندية والمجموعة الدفترية:** التي تهدف إلى إحكام نظام الرقابة الداخلية على معاملات الوحدة الاقتصادية وتعتبر مصدراً أساسياً لتسجيل هذه المعاملات والتحقق من صحتها، إذا ما توفرت على درجة عالية من الكفاءة وتعتبر من أساسيات نجاح هذا النظام، أما المجموعة الدفترية فتتظم حسب طبيعة وخصائص الوحدة ونشاطاتها ويجب مراعاة النواحي القانونية والشكلية في اعدادها، وتحتوي على بيانات ومعلومات هامة للوحدة ويتم الاعتماد عليها عند القيام ببعض العمليات والإجراءات وبالأخص عملية الجرد الفعلي.
- **الموازنات التخطيطية:** تلعب الموازنات التخطيطية دوراً بارزاً في العملية الرقابية كونها تقوم بالتخطيط وتحديد الأهداف وتحليل الانحرافات بعد مقارنة النتائج الفعلية مع ما مخطط لها وبيان مسبباتها ومعالجتها ومحاولة عدم الوقوع فيها لاحقاً.
- **حماية الموجودات (الجرد الفعلي):** كل وحدة اقتصادية حتى تزاوّل نشاطها لابد من امتلاكها مجموعة كافية من الموجودات، وإن أغلب هذه الموجودات ذات طبيعة مادية وقابلة للتحقق والقياس كالنقد والمخزون والمعدات وغيرها، وعلى الوحدة أن تتبع مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية هذه الموجودات من التلف والضياع والاختلاس، ومن هذه الإجراءات عملية الجرد الفعلي من خلال مقارنة ما مسجل بالدفاتر والسجلات وبين ما موجود فعلاً، مما يمثل هذا العملية الرقابية الداخلية على تلك الممتلكات (المطارنة، 2013، ص210) .

- استخدام الوسائل الإلكترونية: تعتبر من الوسائل الأكثر حداثةً التي انتشرت نتيجة التطور التكنولوجي الحاصل حتى أصبحت شائعة الاستخدام في العمليات المحاسبية والرقابية بشكل واسع، بما يكفل التأكد من سلامة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات وسرعة بالإجراءات، وتجعل من نظام الرقابة الداخلية نظاماً فاعلاً (عبدالله، 2012: ص197).

### ثانياً- الضوابط (الرقابات) الإدارية وتشمل:

1. هيكل تنظيمي كفوء (الخريطة التنظيمية): إن الخريطة التنظيمية التي تضعها الإدارة تعمل على توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الأفراد العاملين داخل الوحدة مما تساعد على تفعيل العمل الرقابي داخل الوحدة، ويجب أن تتميز بالبساطة وعدم التعقيد والمرونة والقابلية للتعديل والتطوير باستمرار وفق ما يستجد على الواقع العملي من أحداث وتغييرات، ولا يوجد هيكل تنظيمي واحد لكل الوحدات بل يختلف من وحدة إلى أخرى لعدة اعتبارات معينة حسب طبيعة نشاطها وحجمها وفلسفتها الإدارية، ويجب أن يتلاءم مع الخطط والأهداف المرسومة (غنيومات وصيام، 2011) .
2. الأفراد العاملون المؤهلون: إن فاعلية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافه لا يقتصر على الفقرة أعلاه، فمن غير المنطق أن نحصل على نظام رقابي جيد دون وجود موظفين على مستوى عالٍ من التأهيل والتدريب والكفاءة اللازمة والحرص على أداء مهامهم بكل حرص وإخلاص وضرورة نشر الثقافة الخاصة بقواعد السلوك المهني لما له دور في احترام وتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها، ويعتبر هذا العنصر من أهم العناصر المهمة في العملية الرقابية كونه يمتلك زمام الأمور التي تحقق الفاعلية والكفاءة الجيدة في العمل الرقابي (كافي، 2014، ص178) .

**3. التدقيق الداخلي:** يتمثل هذا العنصر من خلال وجود وظيفة أو قسم إداري مستقل ضمن الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية، ويعتبر من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد، وهو مسؤول عن فحص وتقييم مدى فاعلية وسلامة نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة الاقتصادية (المطارنة، 2013، ص 209) .

(2- 1 . 2 . 6): عناصر الضوابط الإدارية الهامة: كلاب(2004)، الإمام وعلي(2013)

**1- التوصيف الوظيفي:** هو بيان شامل للواجبات والمسؤوليات والمهارات الخاصة بالموقع الوظيفي والشروط والظروف البيئية والفنية التي تُفرض على الموظف الذي يقوم بتنفيذ المهام والمسؤوليات ويساعد التوصيف الوظيفي المديرين في عملية تخصيص وتوزيع المهام والواجبات داخل الوحدة التنظيمية، وتحديد الطريقة التي تتم بها عمليات التنفيذ .

**2- نظام داخلي يحدد التعليمات ولوائح تنفيذ المهام:** يتمثل بالآلية أو الأداة التي تضع الإجراءات التنفيذية والقانون موضع التنفيذ، وتُمكن من تطبيقها بشكل سليم من خلال تحديد وتوضيح إجراءات وآليات عملية تنفيذ المهام التي سوف يتم القيام بها في عملية تنفيذ الواجبات والمسؤوليات.

**3- قواعد سلوكيات المهنة:** تشمل مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية والسلوك المهني وكذلك مجموعة من القواعد التي تمثل الصفات السلوكية الجيدة، مثل النزاهة والالتزام واحترام النظام والتعليمات، التي يتعين على الأفراد التحلي بها عند تأدية المهام المنوطة بهم، وكذلك عند تعاملهم مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم، وعلى الوحدات أن تسعى إلى نشر هذه الثقافة في جميع أقسام وفروع الوحدة الاقتصادية وذلك لنشر هذه القواعد بين كافة الأفراد في الوحدة .

**4- قنوات الاتصال الفعالة:** تسعى هذه القنوات لإيصال السياسات والإجراءات واللوائح والأنظمة والتعليمات الصادرة من قبل إدارة الوحدة إلى أدنى المستويات الإدارية، لضمان معرفتهم بحدود سلطاتهم ومسؤولياتهم التي سيحاسبون عنها وتحقيق التنسيق والتكامل من خلال تبادل المعلومات والآراء ما بين الأقسام والفروع التابع للشركة، وعلى الإدارة أن تتأكد من توفر تلك القنوات داخل الوحدة الاقتصادية .

(7.2.1.2): الانتقادات التي قد توجه لنظام الرقابة الداخلية: محمود وآخرون(2011، ص163)

رغم الأهمية الكبيرة التي يتميز بها نظام الرقابة الداخلية والآثار الإيجابية الناتجة جراء تطبيقها داخل الوحدات الاقتصادية، إلا أن هناك بعض الانتقادات التي توجه له ومنها:

1- الاقتصاد فقط على أسلوب الترهيب وما ينتج عنه من فرض عقوبات شديدة والتي قد تسبب الإحباط لدى العاملين، وغض النظر عن المكافآت التشجيعية التي لها دور هام في تحسين الاداء حيث يمكن التغلب على ذلك من خلال العدول أو تخفيف العقوبات وكل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على معنويات الأفراد ونشر قواعد السلوك المهني وثقافة التعاون المشترك، واستخدام أسلوب الترغيب من خلال إدخال نظام الحوافز المادية والمعنوية .

2- الصعوبة والتعقيد في بعض الإجراءات الخاصة للقيام بالعمل الرقابي مما يسبب الإحباط والنفور من قبل المنفذين لها، وللتغلب على ذلك من خلال الالتزام بالموضوعية والبساطة عند وضع المعايير والاجراءات واعتماد النظام اللامركزي بذلك .

3- ضعف الكفاءة في نظام الاتصال وعدم الإهتمام بمقترحات العاملين وآراءهم، وللتغلب على هذا الانتقاد يجب العمل على تحسين نظام الاتصال وتوسيع قاعدة التعاون المشترك من خلال المناقشات وتبادل المقترحات والآراء قبل البدء بتطبيق الرقابة .

4- التحيز وعدم الموضوعية واعتماد المحسوبية في عملية اختيار الأفراد المسؤولين عن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية مما يضيف الضبابية في العملية الرقابية، لذلك يجب الاعتماد على المهنية والمؤهل والكفاءة في اختيار المدراء للقيام بإدارة هذا النظام الذي يعتبر الدعامة الأساسية للوحدة .

### (2- 1 . 2 . 8): مخاطر نظام الرقابة الداخلية: أبو شعيرة (2014، ص33)

يواجه نظام الرقابة الداخلية مجموعة من المخاطر التي تنشأ مع التغيير والتطور الحاصل في مجال عملها، ولذلك يتوجب على القائمين على تصميم نظام الرقابة الداخلية الأخذ بنظر الاعتبار احتمالات هذه المخاطر من خلال وضع المرونة فيه ومحاولة تطويره بما يتلاءم مع التغييرات والتعديلات الحاصلة في بيئة الأعمال للتخفيف من حدة هذه المخاطر التي تواجهه ومن هذه المخاطر:

- 1- التغييرات والتطورات الحاصلة في البيئة التشغيلية والتنظيمية .
- 2- اختلاف وجهات النظر للعاملين بخصوص كيفية القيام بالعملية الرقابية الداخلية .
- 3- التوسع في الأنشطة والعمليات من خلال التنوع بين الصناعات .
- 4- التعاون الاستراتيجي الذي يحدث بين الوحدات الاقتصادية كمخاطر أسعار الصرف وغيرها .
- 5- التعديلات والتغييرات الحاصلة في التشريعات والمبادئ والسياسات والفروض المحاسبية.
- 6- النمو المتسارع والتغييرات الجوهرية وإدخال التكنولوجيا الحديثة بعمليات الانتاج ونظم المعلومات.

## (2-1.1.9): محددات تطبيق نظام الرقابة الداخلية: قاسم (2014، ص28)

هناك عدد من المحددات التي تؤثر على فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحول دون أن يحقق أهدافه المرغوب فيها، مما تجعله دون المستويات المطلوبة، وقد تختلف هذه المحددات من حيث مكانها وزمانها وطبيعة الظروف السائدة ومن أهم هذه المحددات:

1- التكلفة مقابل المنفعة، يجب إحداث توازن بين التكلفة والمنفعة، ولذلك فإن ارتفاع التكلفة الخاصة بتصميم النظام الرقابي الداخلي وتطبيقه مقارنة بالمنافع المتوقعة منه تعتبر من المحددات لهذا النظام.

2- التواطؤ الذي يحدث من قبل الموظفين، بسبب الضغوطات أو العلاقات الاجتماعية والعاطفية التي تؤدي إلى تخطي بعض الإجراءات الرقابية في نظام الرقابة الداخلية مما يضعف فعاليته كنظام رقابي .

3- التحيز وعدم الموضوعية عند وضع الأنظمة والتعليمات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية مما يجعل من هذا النظام لا يفي بالغرض الذي جاء من أجله .

4- تجاوز بعض السياسات والقوانين المعمول بها من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية بهدف تحقيق مصلحة خاصة مثل تضخيم المصروفات بطرق غير مشروعة بهدف التهرب ضريبياً.

## (2-1.1.10): أنواع الرقابة الداخلية

1- الرقابة المحاسبية: تتمثل بالإجراءات المحاسبية لحماية ممتلكات الوحدة من السرقة والضياع والتأكد من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وأهم وسائلها وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي ( صالح، 2013 ) .

2- الرقابة الإدارية: هي السياسات والإجراءات التنظيمية التي تهتم برفع الكفاءة الانتاجية للعاملين وتشجيع الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية الموضوعية من قبل الإدارة، ومن الوسائل التي تستخدمها دراسة الوقت والحركة ورقابة الجودة الشاملة وبرامج تدريب العاملين (عواد، 2012، ص 27) .

3- الضبط الداخلي: هو الخطة التنظيمية التي تسعى إلى تعزيز الكفاية في حماية ممتلكات الوحدة الاقتصادية من الاختلاس أو الضياع، وكذلك ضبط الأنشطة والبرامج والعمليات داخل الوحدة بصورة تلقائية ومستمرة، ومن أهم وسائله عدم توكيل مهمة معينة إلى موظف واحد يقوم بتنفيذها، وبالتالي يجعل كل موظف يراجع عمل الشخص الذي سبقه، مما يؤدي إلى حسن سير العمل والقضاء على حالات الغش (كافي، 2014، ص 176) .

### (2. 1. 3): لجنة التدقيق

نظراً للانهيارات والفضائح المالية التي تعرضت لها كبرى شركات العالم حيث كان أحد أسبابها هو هشاشة الجهاز الرقابي المطبق فيها، مما حدى بالعديد من إدارات تلك الشركات باستغلال ذلك الوضع والقيام بإدارة أرباحها السنوية أو ما تسمى بـ(الإدارة الفاسدة للأرباح) من أجل تغطية فشلها في إدارة أموال المستثمرين أو لتحقيق مصالح خاصة، الأمر الذي أدى إلى قيام الجهات ذات العلاقة بإحداث تغييرات جوهرية في الوحدات الاقتصادية لتدارك هذا الوضع بمثل هذه الأزمة الخطيرة فكان لبيئة مهنة المحاسبة والتدقيق النصيب الأكبر والأهم من هذه التغييرات إذ زاد الإهتمام بلجان التدقيق كونها آلية جيدة في عملية تطبيق الحاكمية المؤسسية والتي تهدف إلى محاسبة المقصرين في كافة المستويات الإدارية في الوحدة الاقتصادية.

وفي عام 1998 أصبح لزاماً على الشركات التي تدرج في سوق عمّان المالي تأسيس تلك اللجان على أن يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق والتي تتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء



مستقلين غير تنفيذيين من ذوي الكفاءة والخبرة في الأمور المالية المحاسبية وتكون مرجعاً أساسياً لعمل المدقق الداخلي في الشركة (حمدان وآخرون، 2012).

وقد عرفت بأنها: لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة حيث يتم اختيار عدد أفرادها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وتتألف على الأقل من ثلاثة أشخاص مستقلين (غير تنفيذيين) من بين أعضاء مجلس الإدارة، وتعمل على إبقاء مسؤوليات مدقق الحسابات مستقلة عن الإدارة، ويجب الإفصاح عن أسماء أشخاص لجنة التدقيق في التقرير السنوي للوحدة الاقتصادية وأن يتمتع على الأقل بعض أفرادها بمؤهلات علمية وخبرات عملية في الأمور المالية والإدارية ويقوم أعضاء اللجنة بممارسة الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة إليهم وفق الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، تتضمن قيامهم بمراجعة نظام الرقابة الداخلية والتحقق من مدى كفاية التدقيق الداخلي المطبق داخل الوحدة، إضافةً إلى مراجعة القضايا المحاسبية التي تؤثر على البيانات والتقارير المالية المعدة من قبل الوحدات (أبو شعيرة، 2014، ص5).

توجد هناك عدة خصائص للجنة التدقيق فهي لجنة منبثقة من أعلى مستوى إداري في الوحدة يمثلها مجلس الإدارة، كما أنها تقتصر على أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين ولديهم خبرة كافية في المحاسبة والتدقيق، وتقوم بدراسة التقارير المالية التي ترفع من قبل التدقيق الداخلي والخارجي والنظر فيها إضافةً إلى رفع فاعلية التدقيق الداخلي ومسائلة مجلس الإدارة والتحقق من مدى الالتزام بقواعد ومبادئ الحوكمة في الوحدة الاقتصادية (أبو ريده، 2014، ص36).

## (2-1.3.1): علاقة لجنة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية

يُعدّ نظام الرقابة الداخلية نظاماً شاملاً لجميع الأنظمة الموجودة في الوحدة ولا يقتصر نطاقه على نظام معين دون آخر، لذا يجب على مجلس الإدارة الإهتمام به والعمل على تطويره وفق المستجدات والتغييرات التي تحدث من خلال عمليات التقييم المستمرة لأجل المحافظة على فاعليته ومعالجة الخلل في بعض الإجراءات التي يتبعها، ولكثرة مهام وواجبات مجلس الإدارة باعتباره أعلى مستوى في التنظيم الإداري لا بدّ من وجود نشاط يقوم بمساعدته في الحصول على البيانات والمعلومات التي تساعد على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تعتبر لجنة التدقيق حلقة وصل بين مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي في الوحدة الذي يعتبر من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلية حيث تقوم اللجنة بدورها في دراسة ومناقشة التقرير المقدم لها من قبل التدقيق الداخلي وبعدها تقوم بتقديم التوصيات والمقترحات التي تراها مناسبة لتطوير نظام الرقابة الداخلية وبما يحقق الأهداف الموضوعية، ومن أبرز مهام لجنة التدقيق فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية هي:

- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتطوير إجراءاته.
  - دراسة خطة التدقيق الخاصة بالمدقق الداخلي وتذليل العقبات أمامه.
  - التنسيق بين عمل كل من المدقق الخارجي والداخلي.
  - مساعدة مجلس الإدارة فيما يتعلق بتطوير ومراجعة عمل التدقيق الداخلي (المومني، 2010).
- وقد أكد (Goodwin & Yeo, 2001) بأنه إلى جانب أهمية لجنة التدقيق كما ذكر في أعلاه فإنها تسعى إلى تعزيز استقلالية وموضوعية موظفي قسم التدقيق الداخلي في الوحدة وجعلهم يؤدون واجباتهم بحيادية عالية ومن أجل دعمهم لمنع عمليات التلاعب والتظليل في البيانات المالية واكتشاف الأخطاء، خصوصاً وأن بعض هؤلاء الموظفين قد تكون مؤهلاتهم أو وظائفهم أقل من الأفراد الذين يقومون بفحص وتدقيق أعمالهم الملقاة على عاتقهم .

في هذا الصدد يرى الباحث بأن وجود لجان التدقيق في الوحدات الاقتصادية ذات أهمية عالية حيث أنها تعتبر بمثابة صمام أمان بالنسبة للإدارة العليا على وجه العموم والتدقيق الداخلي على وجه الخصوص وذلك من خلال تفعيل الدور الرقابي وتعزيز مبدأ الاستقلالية.

## (2. 1. 4): مسؤولية المدقق تجاه نظام الرقابة الداخلية

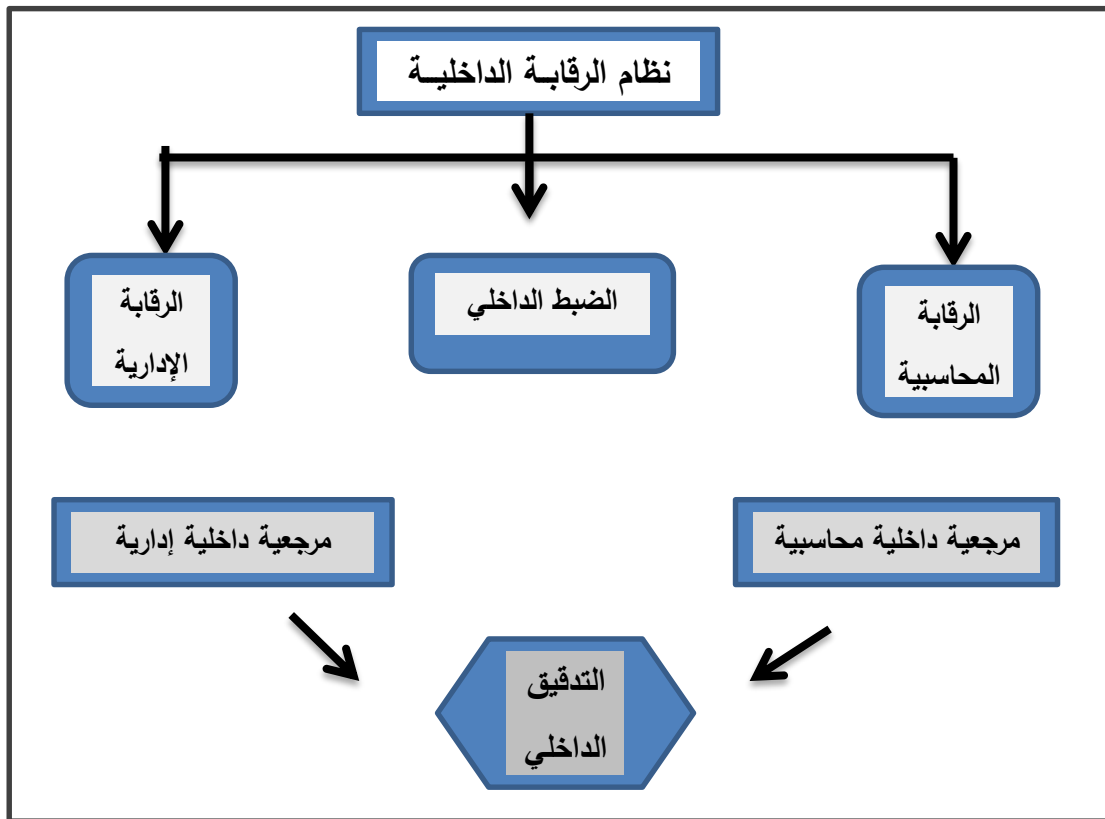
(2- 1. 4. 1) مسؤولية المدقق الخارجي: عبدالله (2012، ص199-200)

كانت عملية التدقيق في السابق تتم بشكل مفصل ولكن بعد ازدياد حجم المشاريع وتوسع وظائفها وزيادة العمليات، أصبح من الصعوبة القيام بذلك مما أدى إلى تحول عملية التدقيق من الأسلوب التفصيلي إلى الاختياري، الذي يعتمد بالدرجة الأساس على فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق، من أجل تحديد حجم العينة وكمية الاختبارات .

رغم أن الرقابة الإدارية تعتبر من ضمن أنواع الرقابة الداخلية، لكن مدقق الحسابات لا يعتبر مسؤولاً عن فحص وتقييم هذه الرقابة لأن وجودها أو عدم وجودها لا يؤثر على برنامج التدقيق الخاص به ولا على كمية الاختبارات التي سيجريها، لكنه قد يتدخل إذا أتضح له ان بعض وسائلها قد تؤثر بصورة مباشرة على القوائم والتقارير المالية وعلى برنامج عمله، أما فيما يتعلق بالرقابة المحاسبية والضبط الداخلي فانه يكون مسؤولاً عن تقييمها وفحصها بصورة كاملة، لما لهذه الأنواع من الرقابة الداخلية صلة وثيقة وتأثير مباشر على عمله، لأن كليهما يهدفان إلى المحافظة على الممتلكات من الضياع والاختلاس ومنع التلاعب في البيانات والمعلومات المحاسبية .

## (2- 1.4.2): مسؤولية المدقق الداخلي:

إن من أهم مسؤوليات وواجبات المدقق الداخلي القيام بدراسة وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة والحكم على درجة متانته لغرض تطويره وفق ما يستجد من متغيرات في البيئة التي يعمل بها، ولهذا فإن النشاط الذي يقوم به المدقق الداخلي ليس هو جزءاً من نظام الرقابة الداخلية فحسب ولكنه يعتبر بؤرة التركيز بالنسبة لهذا النظام وصمام أمان له، خاصةً عندما أصبح التدقيق الداخلي معترف به دولياً على أنه علم ومهنة ذات استقلالية تامة (الوردات، 2006: ص143). والشكل التالي يوضح موقع التدقيق الداخلي من نظام الرقابة الداخلية:



شكل رقم (2 - 1) موقع التدقيق الداخلي من نظام الرقابة الداخلية

المصدر: (الجابري، 2014: ص34)

ويرى الباحث أن التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية يعتبر عنصراً أساسياً في عملية تطوير وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق كونه نشاط تقويمي محايد يعطي القوة والقدرة للإجراءات المتخذة من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها، لذلك لابد من إيلاء الأهمية القصوى من قبل إدارة الوحدة والعمل على ربط التدقيق الداخلي بالمستويات الإدارية العليا في الوحدة مثل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بعيداً عن سلطة الإدارة التنفيذية التي قد تؤثر على استقلالته التي يجب أن يتسم بها في كافة المهام الموكلة إليه.

ولدى مطالعة الباحث لموقع التدقيق الداخلي في بعض الشركات الصناعية والتي كانت ضمن عينة هذه الدراسة تبين أن قسم التدقيق الداخلي فيها يرتبط من الناحية الوظيفية بلجنة التدقيق أو بمجلس الإدارة، لكنه من الناحية الإدارية والتنظيمية يرتبط بالمدير العام في الشركة وبصورة مباشرة ضمن الهيكل التنظيمي، بحيث إن المكافآت والحوافز المادية أو المعنوية التي قد يتقاضاها الموظفون العاملون في قسم التدقيق الداخلي وكذلك الإجازات التي يتمتعون بها، جميعها تخضع إلى صلاحية المدير العام وهذا يتعارض مع مبدأ الاستقلالية والحياد، وقد يؤدي إلى التأثير على رأيه وملاحظاته في التقرير المتعلق بكافة العمليات في الوحدة والذي يقدمه إلى مجلس الإدارة بعد مناقشته والتداول مع لجنة التدقيق بخصوص فقرات التقرير وتعديلها إن تطلب الأمر، بالإضافة إلى ذلك فهناك شركات لا يوجد فيها شيء يسمى تدقيق داخلي وإنما يتم الاستعانة بمكاتب تدقيق من خارج الشركة حيث تأتي بفترات معينة في السنة لتدقيق حسابات الشركة .

## (5. 1 . 2): الفساد المالي

### (1-2. 1. 5): مفهوم الفساد المالي

تُعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل فقد تمثل مشكلة قديمة منذ أن استخلف الله الانسان في الأرض، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان وتحد من عملية التطور في عدة مجالات وعلى المستويين العام والخاص لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تضافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية (سلام، 2015، ص11) .

فقد عُرف الفساد المالي بأنه "مجمّل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام سواء تمت عن طريق الفعل أو الامتناع" (هيئة مكافحة الفساد الأردنية، التقرير السنوي، 2014) .

يرى الباحث بأن الفساد المالي عبارة عن سلوك معين يتخذ صفة غير رسمية ويتمثل بالتجاوزات المالية ومخالفة القواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل المالي في كافة القطاعات، تزامناً مع الضعف الحاصل بالنظام الرقابي وقلة الوازع الديني والأخلاقي لدى الأفراد وله آثار سلبية على كافة المجالات في المجتمع .

### (2- 2. 1. 5): أسباب الفساد المالي

توجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية، منها أسباب سياسية تتمثل بضعف الإرادة السياسية في محاربة الفساد المالي، وكذلك التغييرات في

الأنظمة الحاكمة والفوضى السياسية وعدم الاستقرار وضعف كفاءة الجهاز القضائي وغياب الاستقلالية التامة له وكذلك غياب التشريعات الفعالة التي تكافح الفساد وضعف المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد (الشمري والفتلي، 2011، ص42) .

كما توجد هناك أسباب اقتصادية لانتشار ظاهرة الفساد المالي، متمثلة بتدهور الأوضاع الاقتصادية ووجود عوامل اقتصادية مثل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدني المستوى المعاشي للفرد بسبب قلة الأجور والرواتب وقلة توفير الفرص الوظيفية وما ينتج عنه من زيادة في معدلات البطالة وضعف في الإستثمارات المحلية والأجنبية وعدم الاستقرار وسوء التخطيط وغيرها من العوامل الاقتصادية التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب عمليات فساد مالي بهدف الحصول على الدخل الممكنة لممارسة حياتهم الطبيعية (الفتلاوي، 2012). وبناءً عليه يمكن القول أن ظاهرة الفساد المالي تدور حول سببين رئيسيين هما: رشيد وآخرون(2012)

#### أولاً: أسباب ذاتية متعلقة بإرادة الفرد

- قلة الوعي الثقافي والوازع الديني .
- ضعف المستوى الأخلاقي لأفراد المجتمع .
- الفقر والجهل والامية والشعور بالحاجة .
- عدم الشعور بالمسؤولية والإحساس بالانتماء للوطن والاخلاص والحرص على المال العام .

#### ثانياً: أسباب خارجية عن إرادة الفرد

- ضعف سيادة الدولة والقانون وفساد السلطات .
- احتكار السلطة والمسؤوليات لأشخاص محددين.

ويرى الباحث أن من أهم الأسباب الرئيسية التي تقف وراء انتشار الفساد المالي هو غياب دور الحكومات، وكذلك الحروب وما ينجم عنها من فوضى في كافة المجالات مما تسهل عملية تفشي

ظاهرة الفساد، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالأجهزة الرقابية وقلة الخبرة والكفاءة لدى العاملين فيها والتدخلات الخارجية مثل العشائرية والمحسوبية .

### (2- 1.5.3) مظاهر وأشكال الفساد المالي: الضمور (2014، ص41)

1- الإسراف ونهب المال العام: يتم هذا الشكل من خلال هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات دون وجه حق لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام، أو يكون من خلال استخدام المال العام تحت ذريعة المساعدات أو تهريب النفط وتمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية .

2- تهريب الأموال: يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج .

3- تبييض الأموال: يرتبط هذا الشكل بما ورد أعلاه حيث إن المسؤول عندما يستولي على المال العام يحاول إدخالها إلى المجرى المالي الاقتصادي بهدف إعطاءها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة وتتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنوك .

4- مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية: يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقربائهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذاً للصفقة أو غيرها (البكوع والعلي والأفندي، 2009).



5- إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية: التي تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب المرونة بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بهدف تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين (اللوزي، 2013، ص 11) .

6- اختلاس الأصول: يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بطرق مخالفة لأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المتحصلة من المدينين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرة، واعتبار ذلك المبلغ ديناً معدوماً بعد مضي فترة من الزمن، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للوحدة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه (عبود، 2008: ص 41) .

7- الغش: يعرف على أنه "تقديم معلومات مظللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضراراً مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها"، ويوجد هناك ثلاثة مجالات للغش هي: التلاعب بالبيانات والقوائم المالية، والفساد، وكذلك التلاعب بالموجودات وملكيته، وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن الغش هو المعنى الأوسع للجرائم والمخالفات التي يتم ارتكابها بشكل متعمد لتحقيق أغراض ومصالح شخصية على حساب الآخرين (برغل، 2015: ص 16) .

(2. 1. 6): نبذة مختصرة عن واقع الفساد المالي في الأردن: (هيئة مكافحة الفساد الأردنية،

التقرير السنوي، 2014)

يواجه الأردن تحديات حقيقية في العديد من المجالات وتحديداً التحديات الاقتصادية التي تتمثل في ندرة موارد الاقتصاد والأوضاع الإقليمية التي تمر بها البلدان المجاورة له كسوريا والعراق، مما قد تشكل أعباءً إضافية تُثقل كاهل الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلا أنه يستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين الأمر الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة والفقر وتدني المستوى المعاشي للفرد وتعتبر هذه النتائج أحد مسببات انتشار ظاهرة الفساد المالي في الأردن.

ولدى مطالعة الباحث لإحصائيات هيئة مكافحة الفساد الأردنية والتقارير السنوية الصادرة عنها حول الأرقام المتعلقة بقضايا الفساد، تبين وتحديداً في التقرير السنوي لعام 2014 أن الهيئة تعاملت بشكل عام مع (1155) قضية موزعة ما بين القطاع العام والخاص، حُفظ منها (366) قضية وذلك لعدم وجود شبهة فساد أو لشمولها بقانون العفو العام، فيما تم التعامل مع باقي القضايا وفق القانون. من أحد أبرز قضايا الفساد في القطاع الخاص إحالة إحدى الشركات المساهمة إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة بسبب قيام رئيس وأعضاء مجلس إدارتها بتأجير (48) شاحنة مملوكة للشركة نفسها إلى شركة تعمل في مجال النقل بمبلغ قدره (4) ملايين دينار أردني دون ضمانات وبمجرد كفالات مزورة، وتم تسليم هذه الشاحنات إلى الشركة المستأجرة وقد ذهبت إلى العراق ولم تعد، ولم يتم ممثل الشركة المستأجرة بالوفاء بالمبلغ المتفق عليه لعدم وجود ما يثبت ذلك قانوناً علماً أن هذه الشاحنات مرهونة لصالح بنوك محلية، مما ألحق بالشركة المؤجرة خسائر مالية كبيرة تقدر بالملايين .

## (7. 1 .2): الظروف الأساسية لحدوث عمليات الغش

يُشير الباحثون إلى وجود ثلاثة شروط ضرورية ورئيسية متعلقة بالغش، فإذا ما توفرت في مجالٍ معين فإن ذلك قد يؤدي إلى حالات غش وتلاعب يتم ارتكابها من قبل بعض العاملين في الوحدات الاقتصادية وهي: ستينبارت ورومني، (2009، ص 217\_218)

أولاً- **الضغوط (الدوافع):** تتمثل بالضغوطات التي تواجه العاملين أثناء عملهم وتعتبر بمثابة الحافز الذي يساعد على اقتراف حالات غش واحتيال، حيث إن هنالك ثلاثة أنواع من الضغوطات المنتشرة في الواقع العملي بين الأفراد العاملون تتمثل بالتالي:-

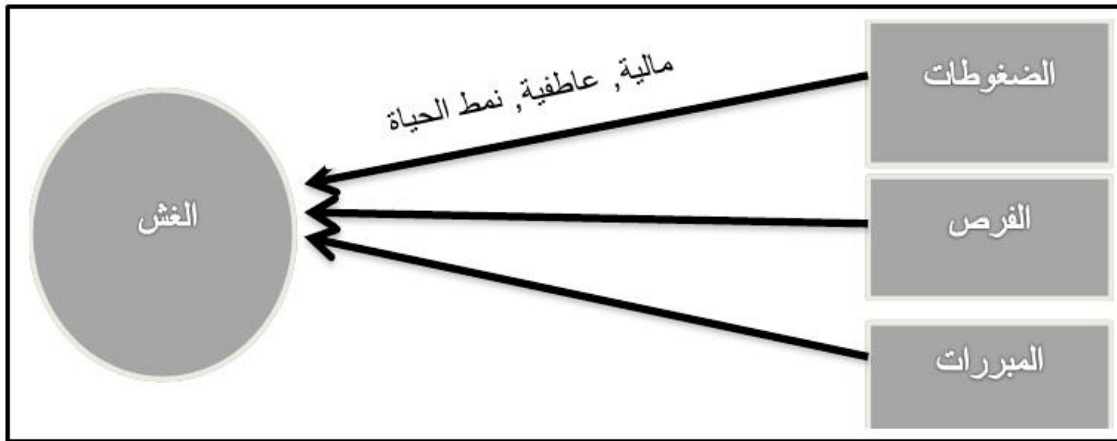
- الضغوط أو الدوافع المالية: هي التي تنشأ بسبب قضايا تتعلق بالجانب المادي وقد ترتبط إلى حدٍ كبير مع الأسباب الاقتصادية للفساد المالي المتمثلة بتدني رواتب وأجور العاملين وارتفاع تكلفة العيش، وعدم توفر العدالة الضريبية وارتفاع الديون والخسائر المالية وما شابه ذلك .
- الضغوط أو الدوافع العاطفية: يحدث هذا النوع من منطلق المشاعر العاطفية وبعض المشكلات النفسية التي يحس بها الفرد، وتتمثل بعدم الرضا الوظيفي نتيجة لسياسات التهميش والإقصاء التي تمارسها الإدارة بحق العاملين والخوف من فقدان المنصب والطمع وغيرها .
- نمط الحياة: يتعلق هذا النوع بسلوك العاملين، من خلال كيفية تدبير الأموال اللازمة لأجل ديمومة حياته الخاصة وما يتعلق بها من أمور أخرى كالضغوط العائلية والإدمان على المخدرات والعلاقات.

ثانياً- **المبررات (المسوغات):** يمكن تبرير ارتكاب الفساد المالي عندما يكون هنالك أفراد لديهم القدرة على ذلك ويطرق معينة تجعل من صاحبها تبرير سلوكه غير المشروع الذي ارتكبه بإعتباره متفقاً مع قواعدهم الأخلاقية، ومثال على ذلك عندما يسرق أمين الصندوق أو من له صلاحية ذلك النقد

من الصندوق، فعند اكتشافه من قبل الجهة الرقابية يقوم بتبرير ذلك من خلال ادعاءه بأنه أخذها لحاجته الماسة لها في الوقت الحالي وأنه سوف يعيدها لاحقاً .

**ثالثاً- الفرص:** تتمثل بوجود ثغرات في النظام الرقابي والإداري على حد سواء أو عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة الاقتصادية، مما يسمح بتوفير بيئة حاضنة في طياتها كل ما يترتب عليه من مخالفات متعلقة بالأحكام والتعليمات المالية وتكون أكثر ملاءمة لحدوث وتكرار حالات فساد مالي (شفاعمري، 2014، ص17) .

في صدد هذا الموضوع يؤكد الباحث أن بعض المدراء يستغلون صلاحياتهم ومناصبهم الإدارية، فهي تمثل لهم بمثابة فرص جيدة يتمكنوا من خلالها الالتفاف على إجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة الاقتصادية بطرق غير قانونية، حيث إن بعض الإدارات العليا لا تسعى إلى أن يكون هناك جهاز رقابي فعّال وذو استقلالية تامة، لأن ذلك يتعارض مع مصالحهم الشخصية، والشكل التالي يوضح تلك الظروف:



الشكل رقم (2 - 2) الظروف الأساسية لحدوث الغش

المصدر: إعداد الباحث

## (2. 1. 8): دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي: الشرع (2010)

يُعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق لعمل مدقق الحسابات فيقوم بوضع برنامجه التدقيقي وكمية الاختبارات التي سيجريها وكذلك حجم العينة، بناءً على عملية فحصه وتقييمه لفاعلية وكفاءة هذا النظام، لذلك عندما يقوم المدقق بالفحص والتقييم بصورة معمقة عن أهداف وطرق ومفاهيم نظام الرقابة الداخلية يلاحظ أن أهم أهدافها هو تشخيص والحد من الفساد المالي والإداري، ومن طرق وأساليب نظام الرقابة الداخلية التي تستخدم في تشخيص الفساد المالي:

1- **الرقابة المانعة(الوقائية):** حيث تقوم بوضع مجموعة من الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى منع وقوع الخطأ قبل حدوثه، فمن ناحية الفساد المالي فهي تعمل على تحديد اشكاليه ومسبباته وآثاره السلبية، وعلى ضوء هذه المؤشرات تقوم بوضع الإجراءات التي تمنع من حدوثه ولذلك تعتبر أهم أداة لإدارة الخطر قبل وقوعه، ولكن ليس كل الأخطاء والمخالفات يمكن اكتشافها قبل حدوثها لذلك أصبحت هناك حاجة إلى وجود رقابة جارية أو كاشفة .

2- **الرقابة الجارية(الكاشفة):** هي الطرق والأساليب والإجراءات التي تكون ملازمة للعمليات، ولها تصور كافٍ عن مجريات الأنشطة والأعمال، لذلك فهي تساعد على اكتشاف الفساد المالي أثناء ممارسة العمل، وتمثل وسيلة ردع ذات أبعاد إدارية، حيث إنها تؤدي إلى عدم الوقوع بالأخطاء والمخالفات المالية، ومن الأمثلة على ذلك تسجيل الحسابات بطريقة القيد المزدوج، وإعداد التسويات البنكية وموازن المراجعة الدورية .

3- **الرقابة اللاحقة(التصحيحية):** تمثل الإجراءات العملية لنظام الرقابة الداخلية التي تعمل على حل المشكلات والأخطاء المكتشفة والمتمثلة بحالات الفساد المالي، وتتضمن عدد من الإجراءات الخاصة بتحديد مسببات تلك الحالات وطرق معالجتها، والعمل على الحد من حدوثها في المستقبل.

## (2-1.8.1): الإجراءات التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي

إن الفساد المالي ظاهرة خطيرة تعرقل خطط التنمية الاقتصادية وتؤدي إلى هدر الموارد والطاقات، إذن لا بد من القيام بإجراءات معينة لغرض الحد من تلك الظاهرة، ويكون ذلك من خلال ما تقوم به الإدارة العليا في الوحدة بعملية تنظيم عمل نظام الرقابة الداخلية وكما يلي:

أولاً- إجراءات الإدارة العليا في تشخيص حالات الفساد المالي: يرتبط نظام الرقابة الداخلية من الناحية الإدارية والتنظيمية بالإدارة العليا ومن خلالها يستمد صلاحياته واستقلاليتها عن المستويات الإدارية الأخرى، لذلك فإن هذا النظام يكون فاعلاً في أداء مهامه إذا ما توفر الدعم اللازم له من قبل الإدارة العليا من أجل تشخيص حالات الفساد المالي، من خلال تصميم نظام رقابة داخلي كفوء ومنحه صلاحيات واسعة وإمكانات كافية (الشريف، 2004) .

ثانياً- إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي: إن إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي تختلف من وحدة لأخرى بحسب حجم تلك الوحدات وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها وكذلك الأخطاء والمخالفات التي تحدث، ومن أهم الإجراءات الرقابية المتبعة في تشخيص الفساد المالي هي:

1. التأكيد على الالتزام بالتعليمات والأحكام المالية المعمول بها من قبل العاملين في الوحدة .
2. التأكيد على التوصيف الواضح للوظائف داخل الوحدة كونه يساعد على انتشار الفساد .
3. محاسبة الأشخاص الذين يتعمدون إلى مخالفة القواعد والأحكام المالية النافذة .
4. ضبط عمليات الصرف والتحقق منها لمنع هدر المال العام دون وجه حق (الججوي وآخرون، 2012) .

## (2- 8. 1): استراتيجية الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي: رشيد وآخرون (2012)

تسعى الأجهزة الرقابية بشتى أنواعها وأشكالها إلى تحقق الأهداف الموضوعية من قبل الإدارة العليا، لذلك فهي بحاجة إلى العديد من الأدوات والوسائل التي يجب توافرها من أجل وضع استراتيجية واضحة للرقابة يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف والعمل على محاربة ظاهرة الفساد المالي والحد منه، وعلى إدارة الوحدة الاقتصادية عند قيامها بوضع استراتيجية مناسبة للرقابة الاعتماد على عدد من الوسائل والأدوات منها:

1. التأكيد على ضمان الالتزام بالتشريعات المالية النافذة وما يرتبط بها من قوانين وأنظمة وتعليمات بهدف اضعاء الطابع القانوني على أعمال الوحدة الاقتصادية.
2. تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية والعمل على إجراء عمليات التقييم المستمرة لها من أجل تحسين أداء الرقابة المالية .
3. الإهتمام بقضايا البحث والتطوير للنهوض بالواقع الإداري للوحدات الإدارية والمالية وبما يتلاءم مع التطور التكنولوجي الحاصل في بيئة الأعمال .
4. الاطلاع على آخر المستجدات القانونية لتطوير الأنظمة والقوانين والتعليمات المتعلقة بكافة الأمور المالية والإدارية، وبما يقلل من التفسيرات والتأويلات الشخصية لتلك القوانين.
5. تفعيل طرق وأساليب المحاسبة والمسائلة عن مخالفة التعليمات والأحكام والانحرافات المالية ولجميع المستويات الوظيفية العاملة في الوحدة الاقتصادية، بما يشكل رادعاً أمام المفسدين وكل من تسول له نفسه العبث بأموال وممتلكات الوحدة .

## (2 . 2): الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بالاطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات السابقة للإفادة من بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع دراسته، وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، وقد تم ترتيبها تصاعدياً وعلى النحو الآتي:

### (1 . 2 . 2): الدراسات العربية

1- دراسة الشواورة، (2009) بعنوان " قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع مفهوم تطبيق حوكمة الشركات واستعراض قواعدها وأهدافها ووسائلها وتقييم الدور الذي تلعبه في تقليص حجم النزاع بين مختلف الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة الأردنية، وتقييم أثر التزام تلك الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة من أجل مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه.

حيث أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال برنامج (spss) واعتمدت الإستبانة كأداة لهذه الدراسة بهدف جمع البيانات حول الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وشملت عينة الدراسة المستثمرين والسامسة وموظفي كل من هيئة الأوراق المالية وإدارة البورصة ومركز الإيداع، وقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة الذين يحق لهم طلب إجراء التدقيق على أعمال الشركة، إضافة إلى عدم إلزام أبناء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عما يملكه أبناءهم وأزواجهم، وانخفاض عدد الاجتماعات السنوية التي يعقدها أعضاء مجلس الإدارة، وقد تمت الإفادة من هذه الدراسة من خلال التعرف على ظاهرة الفساد وتحديد القواعد والآليات المتبعة في مكافحتها .



## 2- دراسة أبو كميل، (2011) بعنوان " تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً : دراسة تطبيقية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطور أدوات الرقابة الداخلية بهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتعرف على أهم المشكلات والمخاطر التي أوجدها عملية استخدام النظم الإلكترونية، حيث أجريت هذه الدراسة في جمهورية مصر العربية ولتحقيق أهداف الدراسة أستخدم المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، حيث جرى توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة وعينتها المتمثلة بجميع المصارف العاملة في قطاع غزة وذلك لعدم تمكن الباحث من تعميم الدراسة على المصارف العاملة في الضفة الغربية .

توصلت إلى مجموعة من النتائج منها، قلة عدد المراقبين الداخليين العاملين وكذلك قلة عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في تلك المصارف، بالإضافة إلى وجود بعض المخاطر والمعوقات التي تواجه نظم الرقابة الداخلية في النظام الإلكتروني متمثلة باشتراك أكثر من موظف في كلمة السر التي تسعى إلى الحفاظ على البيانات والمعلومات.

## 3- دراسة غنيمات وصيام، (2011) بعنوان " العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية وتحديد أهم المعوقات التي تحد من فاعلية أنظمة الرقابة في الوزارات الأردنية، وتم إجراءها في المملكة الأردنية الهاشمية .

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المديرين والعاملين في أجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات المدرجة موازنتها في قانون الموازنة العامة للدولة، ولكبر حجم مجتمع الدراسة تم اختيار عينة تمثل أكبر تسع

وزارات، ولتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة أُستخدم الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد صممت استبانة وجرى توزيعها على المديرين والعاملين في دوائر الرقابة الداخلية في الوزارات الممثلة لعينة الدراسة والبالغ عددهم (126) شخصاً.

كانت نتائج الدراسة أن أكثر العوامل تأثيراً على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية هو النظام المحاسبي المطبق ومكوناته، بينما أقل العوامل تأثيراً هي كفاءة العاملين ورقابة الأداء، وأظهرت الدراسة بأن هناك ضعفاً في سياسة التعيين للعاملين بالإضافة إلى ضعف القيادات الإدارية في تلك الوزارات، وهيمنة السلطة التنفيذية عليها وضعف الدور للسلطة التشريعية.

4- دراسة فتاح ومحمد، (2012) بعنوان " تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة

البطاريات: دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات في العراق، بهدف التعرف على مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق فيها وتحديد المعوقات ومعالجتها في المستقبل.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك بالاعتماد على المسح الميداني والمقابلات الشخصية لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة، وكان مجتمع هذه الدراسة الشركة العامة لصناعة البطاريات، حيث اشتملت عينة الدراسة على (20) موظفاً وموظفة من العاملين بشعبة الموجودات الثابتة وقسم الرقابة الداخلية في الشركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في عملية الإعداد الإداري وقلة الكوادر الفنية المؤهلة والمتخصصة بالعمل الرقابي، بالإضافة إلى وعدم جرد نظامي لأصناف الموجودات الثابتة، وأيضاً تبين أن هناك سجلات للنظام اليدوي القديم لا يحقق الهدف المطلوب .

5- دراسة عبد الجابر، (2013) بعنوان " مدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في توفير أمن

### المعلومات الإلكترونية في الشركات الصناعية الأردنية "

هدفت الدراسة إلى بيان مدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في عملية تخفيض مخاطر أمن معلوماتها وتحديد المعوقات التي تؤثر على فاعلية هذه الإجراءات من خلال تحديد عدد من المخاطر التي تهدد أمن تلك المعلومات، متمثلة بمخاطر اختراق الشبكات والبرمجيات الضارة .

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات وتحليل النتائج، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من المحاسبين والمدققين الداخليين وموظفي تكنولوجيا المعلومات في الشركات الصناعية الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من خلال توزيعها على عينة هذه الدراسة التي مثلت ثلاثين شركة صناعية عاملة في الأردن.

أظهرت نتائج الدراسة فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في توفير أمن المعلومات الإلكترونية لتلك الشركات من خلال إجراءاتها الأساسية (المنع، الاكتشاف، التصحيح)، وبينت أيضاً وجود معوقات تواجه تطبيق تلك الإجراءات، أبرزها عدم مواكبة تطور أساليب الاحتيال الإلكتروني .

6- دراسة جاسم، (2014) بعنوان " دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري

### ((دراسة استقصائية لنظام الرقابة الداخلية في مديرية الموارد المائية في محافظة ميسان))

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة نظم الرقابة والتدقيق الداخلي في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري، من خلال بيان مقومات وأهداف نظام الرقابة والتدقيق الداخلي، والتعرف على مفهوم الفساد المالي والإداري وتحديد صورته ومسبباته وآثاره، إضافةً إلى تقويم دور أجهزة الرقابة والتدقيق في الحد من تلك الظاهرة .

وأجريت هذه الدراسة في العراق وتمثل مجتمع وعينة الدراسة بمديرية الموارد المائية في محافظة ميسان التابعة لوزارة الموارد المائية الاتحادية، استخدمت أسلوب الاستقصاء بواسطة الاستبانة التي أعدت لجمع البيانات لتحقيق هدف الدراسة وفحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في دليل التدقيق رقم (4) الصادر من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، من أجل تحديد نقاط الضعف في أنظمة الرقابة والضبط في المنشأة ومعالجتها.

توصلت الدراسة إلى أن وجود نظام رقابة داخلية وجهاز تدقيق داخلي فعال داخل المنشأة من شأنه أن يقلل من عمليات التلاعب والهدر في المال العام وحماية الموجودات وتقليل فرص وجود مظاهر للفساد المالي والإداري واكتشاف الأخطاء فور حدوثها، وتبين أن هناك عدم التزام من قبل المنشأة ببعض المعايير الواجب اتباعها، إضافة إلى عدم توفر بعض الكوادر الرقابية والتدقيقية المختصة، وتبين أن هناك أسباب سياسية واجتماعية وثقافية أسهمت في نشوء ظاهرة الفساد المالي والإداري وأن لهذه الظاهرة آثار سلبية وخطيرة.

7- دراسة العبادي،(2014) بعنوان " دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي- دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية في محافظة جرش" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ضوابط نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بضبط الإنفاق الحكومي، وتوضيح مفاهيم وعناصر هذا النظام وتحديد مواطن القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدات الحكومية الأردنية، والخروج بنتائج ووضع التوصيات المناسبة.

اعتمدت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة الميدانية واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة لغرض جمع البيانات التي تتعلق بمشكلة الدراسة، وتكون مجتمع وعينة هذه الدراسة من جميع الموظفين الماليين العاملين بالدوائر الحكومية بمحافظة جرش والبالغ عددهم (126) موظفاً مالياً يعملون في تلك الدوائر .

إن نتائج هذه الدراسة أظهرت وجود دور كبير لانتقاء وتدريب الموظفين الماليين في ضبط الإنفاق الحكومي، وكشفت عن وجود ضعف في توجيه وتدريب وتأهيل الموظفين الماليين في تلك الوحدات على التشريعات واللوائح المالية والطرق المحاسبية الحديثة، وهناك تأثير ضعيف للضوابط الرقابية في عمليات ضبط الانفاق .

8- دراسة برغل، (2015) بعنوان "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. ولتحقيق هذا الهدف أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، كما تم القيام بإجراء مقابلات شخصية مع عدد من أفراد العينة. إذ تم توزيع (68) استبانة على عينة قصدية وأُستخدم الأسلوب الانتقائي في اختيار أفرادها وقد تكونت من أصحاب المصالح من المساهمين وغيرهم من الفئات الأخرى التي لها مصلحة في تلك الشركات التي تكوّن منها مجتمع الدراسة، ومدققى الحسابات الخارجيين والأطراف الأخرى ذات العلاقة مثل: القضاة والمحامين، وهيئة مكافحة الفساد الأردنية، وديوان المحاسبة الأردني.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن المحاسبة الجنائية توفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الاحتيال والغش التي تمارس في الشركات المساهمة العامة الأردنية. كما أن حوكمة الشركات تعزز عنصر الشفافية والافصاح في البيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات، كأداة للحد من الفساد المالي والإداري فيها. وأن هناك علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات من شأنها أن تحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية .

## (2.2.2): الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Eichler , 2009) بعنوان

### **Corruption and FDI: the Relationship Between Host State Corruption and Investor State Willingness to Bribe**

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين فساد الدول المضيفة والدول المستثمرة واستعداد موظفي الجهتين لأخذ الرشوة، وأثر ذلك في الاستثمار الأجنبي بالنسبة لتلك الدول المستثمرة، حدثت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية- واشنطن .

توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد في الدول المضيفة التي توجد فيها أنظمة صارمة لمكافحة الفساد، وإن الشركات تتنافس فيما بينها بهدف الحصول على استثمارات في مثل هكذا دول، وإن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنخفض عندما تتميز الدول المضيفة بوجود نسبة فساد ولا توجد لديها قوانين وتعليمات تكافح الفساد والرشوة، وبينت أن سبب عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول لمثل هذه الدول، هو لعدم توفر الوقت الكافي للمستثمر للقيام برشوة المسؤولين في الدول المضيفة.

2- دراسة (Shanmugam, et.al, 2012) بعنوان

### **An exploratory study of internal control and fraud prevention measures in SMEs**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التدابير الوقائية لنظام الرقابة الداخلية من عمليات الاحتيال في أداء الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا، وتحديد الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الغش والاحتيال، هل سببها التدابير الوقائية التي تطبقها هذه الوحدات أو إن المديرين لا يرغبون في الكشف عن الحقيقة والواقعية من أجل إظهار الكفاءة في إدارة أعمالهم، وتكوّن مجتمع الدراسة وعينتها من الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا .

وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض في معدلات الاحتيايل حسب ما تم الإبلاغ عنه من قبل أصحاب الوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا، من خلال التقارير الصادرة عنها والتي تقوم بإعدادها في فترات معينة .

3- دراسة (Abbas & Iqbal, 2012) بعنوان

### **Internal Control System: Analyzing Theoretical Perspective and Practices**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المنظور النظري والممارسات العملية لنظام الرقابة الداخلية من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة بنظام الرقابة الداخلية، حيث استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المضمون وقامت بمراجعة الأدبيات الأكاديمية وغير الأكاديمية، التي اشتملت على كل من التشريعات، أوراق عمل الهيئات المهنية، المقالات والبحوث المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، وقد أجريت هذه الدراسة في باكستان .

توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية نظام متطور وذات فاعلية كبيرة وإذا نُفذ حسب ما مخطط له، فإنه يسهم في حماية الموارد من الهدر والضياع ويعتبر أساساً لملائمة العمليات في كل أنواع المنظمات، ويسعى إلى إنتاج تقارير مالية موثوق بها ومفيدة بالنسبة للمستخدمين سواءً الداخليين أو الخارجيين لاتخاذ قراراتهم الملائمة، وبينت هذه الدراسة أيضاً أهمية نظام الرقابة الداخلية في مساعدة المنظمات بهدف التخفيض من مخاطرها التشغيلية وتحسين موثوقية التقارير المالية من أجل تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين بها .

4- دراسة (Mihaela & Iulian, 2012) بعنوان

### **Internal Control and the Impact on Corporate Governance, in Romanian Listed Companies**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل البيانات المتعلقة بالرقابة الداخلية والحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركات المدرجة في بورصة بوخارست، وقد أجريت هذه الدراسة في رومانيا، حيث أستخدم فيها المنهج النوعي من خلال تحليل البيانات المستخرجة من تقارير حوكمة الشركات والتقارير السنوية ومدقق الحسابات، إضافةً إلى تحليل بيانات التقارير الأخرى، وتكوّن مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة بوخارست، حيث مثّلت عينة الدراسة (44) شركة .

وبيّنت نتائج هذه الدراسة أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركات المدرجة في بورصة بوخارست انها تدعم حوكمة الشركات، ويوجد هناك مخاطر للرقابة الداخلية في تلك الشركات، ولا يمكن للمدقق القضاء عليها ولكن قد يقوم بتخفيضها، وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أن هناك نظام فعّال للرقابة الداخلية يؤدي إلى العرض العادل للتقارير والقوائم المالية، وبالتالي تزيد ثقة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في تلك التقارير .

5- دراسة ( Alazzam et\_al , 2013 ) بعنوان

### **The Reality of The Internal control in Industrial companies in Aqaba City**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى سعي إدارات الشركات الصناعية في مدينة العقبة في الأردن لتحقيق أهداف وغايات نظام الرقابة الداخلية، ولبيان ما إذا كان هناك هيكل تنظيمي ملائم لنظام الرقابة الداخلية، والتحقق من وجود القدرة الكافية لتقييم المخاطر، وبيان مدى تعزيز سيطرة الإدارة التنفيذية على الرقابة الداخلية في تلك الشركات .



وأستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واستخراج النتائج، وقد تكوّن مجتمع هذه الدراسة من الشركات الصناعية العاملة في مدينة العقبة، حيث شملت العينة المدراء العاميين ونوابهم ورؤساء الأقسام والفروع التابعة لتلك الشركات .

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن إدارات الشركات الصناعية في مدينة العقبة تسعى إلى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، لكنها لا تعتمد مفهوم تبادل المعلومات والتواصل بين الموظفين والإدارات وبالرغم من توفر هيكل تنظيمي مناسب فيها، إلا أنه ليس مرناً إلى الحد الذي يسمح بإجراء تعديلات مستقبلية عليه، وتبيّن أن هناك قدرة كافية في تلك الشركات على تقييم مخاطرها، وأن هناك سيطرة للإدارة التنفيذية على تعزيز الرقابة الداخلية فيها .

6- دراسة ( Mohamud, 2013 ) بعنوان

### **Internal Auditing Practices and Internal Control System in Somali Remittance Firms**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل العلاقة بين ممارسات التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية في شركات تحويل الأموال في الصومال، من خلال التعرف على الدور الذي تمارسه مهنة التدقيق الداخلي وتحديد مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في تلك الشركات، حيث أجريت هذه الدراسة في الجمهورية الصومالية .

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال اعتماد الاستبانة كأداة لهذه الدراسة بهدف جمع البيانات حول موضوع البحث، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من (12) شركة من شركات التحويل العاملة في العاصمة الصومالية مقديشيو، وقد تم اختيارها استناداً على طول فترة وجودها في العمل، واشتملت عينة الدراسة على (69) فرداً من المحاسبين والمديرين الماليين وأمناء الصناديق والرؤساء التنفيذيين في تلك الشركات.

إن النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة تشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية وممارسات التدقيق الداخلي لتلك الشركات فعّالة وملائمة، وبينت أن هناك بعض القيود تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة من قبل الإدارة متمثلة بعدم وجود آلية واضحة تعمل على الفصل بين الواجبات والمسؤوليات، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، وإن التدقيق الداخلي له تأثير هام على نظام الرقابة الداخلية في تلك الشركات.

7- دراسة (AL Abdullah et.al., 2014) بعنوان

### **The Role of Forensic Accounting in Reducing Financial Corruption: A Study in Iraq**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وظيفة المحاسبة الجنائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في العراق، ومعرفة ما الهدف أو المبرر من استخدام تلك الوظيفة، وتحليل العلاقة بين المحاسبة الجنائية وظاهرة الفساد المالي التي انتشرت خصوصاً بعد أحداث عام 2003، ومعرفة مفاهيم وأسباب تلك الظاهرة .

ونظراً لحدثة موضوع المحاسبة الجنائية وندرته، وصعوبة الحصول على بيانات رقمية تم الاعتماد على تصميم البحوث الارتباطية من خلال استخدام الاستبيانات وإجراء المقابلات لغرض جمع البيانات حول موضوع الدراسة، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من بعض الجامعات العراقية، وتم اختيار عينة قسدية تكونت من (29) محاضراً يعملون في تلك الجامعات من المختصين في مجالي المحاسبة والتدقيق .

وبينت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المحاسبة الجنائية وفاعلية هيئات الرقابة والتدقيق بالعراق للكشف عن حالات الفساد المالي، إضافة إلى وجود

فشل بطرق وأساليب المحاسبة والرقابة الموجودة بالمناهج التعليمية في الجامعات العراقية وتبين أن الغالبية العظمى من العاملين في مجالات المحاسبة والتدقيق يعانون من سوء الفهم والإدراك وقلة المعلومات في ما يتعلق بأساليب المحاسبة الجنائية، وهذا يزيد من الاحتيال والفساد مما يؤدي إلى تأثير سلبي على اقتصاد البلد .

8- دراسة ( Abtidon, 2015 ) بعنوان

### **The Impact of Financial Accountability on Reducing Corruption in Mogadishu Somalia**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتقييم أثر المساءلة المالية في الحد من الفساد في العاصمة الصومالية مقديشو، حيث أن المساءلة المالية القائمة على (التدقيق المالي، الرقابة الداخلية، مراقبة الميزانية) في مقديشو في حالة سيئة، وقد أجريت هذه الدراسة في الصومال .

تم استخدام أسلوب الإستبانة والزيارات الميدانية كأداة للدراسة لأجل جمع البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات النزاهة الاتحادية الصومالية، وتم اختيار عينة عشوائية بنسبة (10%) من مجتمع الدراسة وعددهم 150 موظفاً .

وتبين أن المؤسسات المالية كان لديها نقص في البنى التحتية المالية أو إنها غير مؤهلة إضافة إلى أن مرافقها غير كافية أو عاجزة عن القيام بمهامها، حيث بيّنت أن هناك العديد من العوامل المساعدة على الفساد، وإن كل أشكال الفساد كانت سائدة ومنتشرة في الصومال متمثلة بانتشار ظاهرة سوء الاستخدام لموارد الدولة والاستخفاف والتغاضي عن الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي والمهني من قبل أصحاب المناصب العامة، وبروز المحسوبية والمحاباة في ثقافة العمل وضعف عمليات مسك الدفاتر والسجلات، وغموض الإجراءات واللوائح والأنظمة الداخلية.

9- دراسة ( Bayyoud & Sayyad, 2015 ) بعنوان

## **The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على البنوك العاملة في فلسطين والتعرف على آثار الإصلاحات المصرفية والقواعد الجديدة في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه تلك البنوك، والتخفيف من آثارها .

تم إجراء هذه الدراسة في فلسطين واستخدمت الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على الإستبانة كأداة للدراسة بهدف جمع البيانات التي تخص الدراسة، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع مدراء البنوك العاملة في فلسطين، حيث تمثلت عينة الدراسة بـ(10) مدراء لتلك البنوك. حيث أظهرت النتائج أن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في فلسطين عموماً كان لها تأثير بشكل إيجابي على البنوك من حيث الكمية وكذلك الأداء النوعي لها، وتبيّن أيضاً من خلال عمليات التقييم بأن حالات الفساد والاحتيال والأخطاء قد انخفضت، وأن المخاطر مسيطر عليها والواجبات والصلاحيات منفصلة في تلك البنوك، إضافة لذلك فإن الممارسات المتبعة في هذه البنوك لها ارتباط وثيق ومتفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الالتزام، نتيجة الإصلاحات التي طرأت على إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تلك المصارف .

## (2-3): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة، وما يميزها عن سابقتها هو أنها ركزت على دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان، حيث تميزت عن الدراسات السابقة من خلال:

**1- من حيث هدف الدراسة:** تنوعت الاتجاهات البحثية للدراسات السابقة، فمنها ما هدف إلى تقييم أنظمة وأدوات الرقابة الداخلية، وكذلك سعى بعضها إلى معرفة واقع نظام الرقابة الداخلية وأثر استخدام التكنولوجيا الحديثة عليه، وكذلك تقييم دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد، في حين هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي على وجه الخصوص، وذلك من خلال تحديد الواقع والمعوقات .

**2- من حيث عينة الدراسة:** تميزت الدراسة الحالية بكون حجم العينة المختارة، حيث تجاوزت ما نسبته (75%) من إجمالي مجتمع الدراسة مقارنةً بالدراسات السابقة، وقد شملت كافة المديرين الماليين والمحاسبين ومدققي الحسابات الداخليين العاملين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان والمنتشرة في جميع مناطق المملكة .

**3- من حيث بيئة الدراسة:** إن أغلب الدراسات السابقة تم إجرائها في بيئات أخرى غير الأردن فمنها ما أجري في الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وقطاع غزة في فلسطين وماليزيا ورومانيا والصومال وفي مجالات مختلفة، في حين ان هذه الدراسة أجريت في البيئة الأردنية وخضعت لها الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان .

الفصل الثالث  
منهجية الدراسة  
(الطريقة والإجراءات)

(1 . 3): المقدمة

(2 . 3): منهج الدراسة

(3 . 3): مجتمع الدراسة

(4 . 3): عينة الدراسة والخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

(5 . 3): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والمعلومات

(6 . 3): المعالجات الإحصائية

(7 . 3): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

(8 . 3): صدق أداة الدراسة وثباتها

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

#### (3 . 1): المقدمة

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات المتبعة في عملية تحديد المنهجية المستخدمة التي اتبعتها الباحثة وكذلك المجتمع والعينة التي تكونت منها هذه الدراسة، للتعرف على الدور الذي يمارسه نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، كما يُبين هذا الفصل كيفية إعداد أداة الدراسة ومصادر جمع البيانات إضافة إلى خطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى النتائج النهائية .

#### (3 . 2): منهج الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لذا فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية العربية منها والأجنبية، لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري والوقوف عند أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والتي تمثل رافداً أساسياً في الدراسة، أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لهذه الدراسة من أجل جمع البيانات المطلوبة حول موضوع الدراسة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة .

### (3 . 3): مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان، المنتشرة في جميع مناطق المملكة والبالغ عددها (73) شركة صناعية، حسب النشرة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية في بورصة عمّان بتاريخ 30 نيسان لعام 2015 وقت اعداد الدراسة، وكما مبينة في ملحق رقم(4).

### (4 . 3): عينة الدراسة والخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (56) شركة صناعية مثّلت ما نسبته (76.7 %) من مجتمع الدراسة وجرى اختيارها على مرحلتين، الأولى: من أجل توفير عنصر الحيادية في عملية الاختيار فقد تم اختيار مفرداتها بطريقة عشوائية من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان من خلال أرقامها الزوجية، أما المرحلة الثانية: وبهدف الحصول على بيانات تخدم غرض البحث بشكل كبير قام الباحث بسحب عينة عشوائية ثانية من نفس مجتمع الدراسة من الأرقام الفردية، وكانت الفئة المستهدفة في العينة هم (المدراء الماليين، والمحاسبين والمدققين الداخليين) العاملين في تلك الشركات حيث وزعت عليهم الاستبانات بالمناولة في المواقع الرئيسية لتلك الشركات وبواقع (3) استبانات لكل شركة\*، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (168) استبانة وتم استرداد (141) استبانة فقط، أي بنسبة استجابة بلغت حوالي (84%)، والباقي لم تسترد لامتناع وتعذر بعض الشركات الصناعية عن تزويد الباحث بمعلومات تخص الدراسة، وبعد فرزها تبين أن جميعها صالحة للتحليل الإحصائي والجدول رقم (1-3) أدناه يوضح ذلك:

#### الجدول رقم (1-3)

#### مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

التفاصيل	العدد	النسبة المئوية
مجتمع الدراسة	73	100%
عينة الدراسة	56	76.7%
الاستبانات الموزعة 3*	168	100%
الاستبانات المستردة	141	84%
الاستبانات المستبعدة	0	0%
الاستبانات الخاضعة للتحليل	141	84%

\*3: ثلاث استبانات وزعت لكل شركة .



حيث تم اختيار مجموعة من البيانات الشخصية (الديمغرافية) والوظيفية لعينة الدراسة (المدرء الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين) العاملين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، لمعرفة وتحديد بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة، والجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بخصائص هذه الفئات وهي كما يلي:

أولاً. العمر: يتكون من أربعة فئات حيث يُظهر الجدول رقم (2-3) أدناه توزيع العينة حسب الفئات العمرية لأفراد العينة المبحوثة .

الجدول رقم (2-3)  
توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
12.8%	18	أقل من 25 سنة
38.3%	54	25 - أقل من 35 سنة
31.2%	44	35 - أقل من 45 سنة
17.7%	25	45 سنة فما فوق
100%	141	المجموع

من الجدول أعلاه يتضح أن غالبية المستجيبين كانوا من الفئة العمرية الذين تراوحت أعمارهم من 25 - أقل من 35 سنة، وقد تبين أن أكثر من ثلثي المستجيبين تراوحت أعمارهم بين 25-45 سنة .

ثانياً. المؤهل العلمي: يتكون من خمسة فقرات حيث يُظهر الجدول رقم (3-3) أدناه توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي الذي تحمله .

الجدول رقم (3-3)  
توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
14.2%	20	دبلوم
73.8%	104	بكالوريوس
10.6%	15	ماجستير
1.4%	2	دكتوراه
-	-	أخرى
100%	141	المجموع

من خلال الجدول رقم (3-3) أعلاه نلاحظ أن الفئة من حملة الشهادات الجامعية الأولى (البكالوريوس) جاءت بالمرتبة الأولى من بين المؤهلات العلمية الأخرى كونهم الأكثر استجابةً لأداة الدراسة، حيث قاربت هذه الفئة حوالي (74%)، ويرى الباحث أن ارتفاع نسبة المؤهلات الجامعية من إجمالي العينة المبحوثة يدعم المصادقية .

ثالثاً. التخصص: يتكون من خمسة مستويات حيث يُظهر الجدول رقم (3-4) أدناه توزيع العينة حسب التخصص الذي يمتلكه .

جدول رقم (3-4)  
توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
75.2%	106	محاسبة
7.8%	11	إدارة أعمال
9.9%	14	مالية ومصرفية
0.7%	1	اقتصاد
6.4%	9	أخرى
100%	141	المجموع

يُلاحظ في البيانات التي ظهرت في الجدول أعلاه أن أعلى نسبة هي (75.2%) من حملة تخصص المحاسبة، حيث توزعت باقي النسب على التخصصات المبينة في الجدول، في حين كانت نسبة (6.4%) لتخصصات أخرى، تمثلت في اختصاصات (نظم المعلومات المحاسبية والقانون التجاري، والعلوم الجنائية، ودبلوم إدارة الجودة الشاملة، وكذلك نظم المعلومات الإدارية).

رابعاً. **الوظيفة الحالية:** وتتكون من خمسة فئات حيث يُظهر الجدول رقم (3-5) أدناه توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية التي تشغلها أفراد عينة الدراسة.

#### جدول رقم (3 - 5)

##### توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير مالي	31	22%
مدير تدقيق داخلي	6	4.3%
مدقق داخلي	19	13.5%
محاسب	58	41.1%
أخرى	27	19.1%
المجموع	141	100%

لقد تبين كما في النتائج التي أظهرها الجدول أعلاه رقم (3-5) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة يعملون في وظيفة محاسب حيث بلغت نسبتهم (41.1%)، في حين جاء العاملون كمدرّاء ماليين بالمرتبة الثانية، وقد شكلوا ما نسبته (22%)، وتوزعت النسب الأخرى على باقي الوظائف المبينة في الجدول أعلاه، في حين كانت نسبة (19.1%) لوظائف أخرى تمثلت في الوظائف التالية، (مدير التقارير المالية والموازنات، أمين صندوق، رئيس قسم الحسابات، منسق حسابات ومدير

تكنولوجيا المعلومات، مساعد مدير عام، مدير قسم البحث والتطوير، مستشار مالي، مدير توكيد الجودة، مسؤول الذمم المدينة، رئيس قسم المالية) ومما سبق ذكره يلاحظ الباحث أن أغلب المستجيبين من الوظائف الأخرى هم من أصحاب القرار الذين لديهم معلومات كافية عن موضوع الدراسة إضافةً إلى قرب وظائفهم من موضوع الدراسة .

**خامساً. سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي:** تتكون من خمسة فئات حيث يُظهر الجدول رقم (3-6) أدناه توزيع العينة حسب سنوات الخبرة الحالية المكتسبة من قبل أفراد عينة الدراسة.

#### جدول رقم (3 - 6)

##### توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة/السنوات
27%	38	أقل من 5 سنوات
31.9%	45	5- أقل من 10 سنوات
27.7%	39	10 - أقل من 20 سنة
13.5%	19	20 سنة فأكثر
100%	141	المجموع

يُبين الجدول رقم (3-6) التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة، ويرى الباحث أن ما نسبته (73%) من المستجيبين لديهم خبرة تتجاوز 5 سنوات وأن حوالي (41%) منهم لهم خبرة تجاوزت 10 سنوات، مما يدل على أن أغلب المستجيبين تميزوا بالخبرات العملية التي تمكنهم من إبداء الرأي .

### (3 . 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والمعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة، إذ تم تطوير هذه الأداة بالرجوع إلى الأدب النظري ذي الصلة، وتم استخدام مصدرين أساسيين لجمع البيانات والمعلومات، وهما:

**المصادر الثانوية،** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، وكان هدف الباحث من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة .

**المصادر الأولية،** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة التي اعتمدت كأداة رئيسية للدراسة، والتي تضمنت عدد من العبارات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها لأجل الإجابة عليها من قبل المبحوثين، وتم استخدام مقياس Likert الخماسي، بحيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية معينة .

حيث تضمنت أداة الدراسة الرئيسية (الإستبانة) قسمين رئيسيين، هما:

**القسم الأول:** هو القسم الخاص بالمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد وحدة التحليل من خلال (5) متغيرات وهي (العمر؛ والمؤهل العلمي؛ والتخصص؛ والوظيفة الحالية؛ وعدد سنوات الخبرة) لغرض وصف خصائص عينة الدراسة.

القسم الثاني: تضمن ثلاثة محاور رئيسية، تحتوي جميعها على (33) فقرة، مقسمة على النحو الآتي:

المحور الثالث	المحور الثاني	المحور الأول	دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي
12	10	11	عدد الفقرات
33 - 22	21 - 12	11 - 1	ترتيب الفقرات

وتراوح مدى الاستجابة من (1 - 5) وفق مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale كالآتي:

لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	بدائل الإجابة
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	الدرجة

وبهذا تكونت الإستبانة (أداة الدراسة) وبشكلها النهائي من (33) فقرة بمقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale .

### (3 . 6): المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها عمد الباحث لاستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- اختبار Kolmogorov-Smirnov للتحقق من التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) للبيانات.
- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة والتي تم إعدادها خصيصاً لقياس متغيرات الدراسة .
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة وفقراتها .

- معادلة طول الفئة والتي تقضي بقياس مستوى ممارسة متغيرات الدراسة، والذي تم احتسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{\text{العلامة القصوى - العلامة الدنيا}}{3}$$

$$1.33 = \frac{1 - 5}{3} = \text{مدى التطبيق}$$

وبناءً على ذلك يكون:

الأهمية المنخفضة من 1 إلى أقل من 2.33

الأهمية المتوسطة من 2.33 . لغاية 3.66

الأهمية المرتفعة من 3.67 فأكثر.

- معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor واختبار التباين المسموح Tolerance للتأكد من عدم وجود تعددية ارتباط Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة .

### (7 . 3): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم إجراء اختبار Kolmogorov Smirnov Test، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات. وبالعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة أو التنبؤ بها، وكما هو موضح بالجدول (7-3) .

جدول (3-7)  
التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

ت	المتغيرات	Kolmogorov – Smirnov	Sig. *	النتيجة
1	العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي	0.661	0.711	يتبع التوزيع الطبيعي
2	دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي	0.700	0.774	يتبع التوزيع الطبيعي
3	المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية	0.564	0.534	يتبع التوزيع الطبيعي

ملاحظة: \* يكون التوزيع طبيعياً عندما يكون مستوى الدلالة ( $\alpha > 0.05$ ).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة ( $\alpha > 0.05$ ) فإنه يتبين أن توزيع المتغيرات جميعها كانت طبيعية. حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر من (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

### (3 . 8): صدق أداة الدراسة وثباتها

#### أ) الصدق الظاهري

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين يتألف من ثمانية أساتذة من المهنيين وأعضاء الهيئة التدريسية المختصين في المحاسبة والإدارة العامة والإحصاء وأسماء المحكمين مبينة بالملحق رقم (2)، وقد تمت الاستجابة لآرائهم وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة بصورتها النهائية كما موضح بالملحق رقم (3) .



### ب) ثبات أداة الدراسة

قام الباحث باستخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، لقياس مدى التناسق في إجابات المبحوثين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس، وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة، إلا أن الحصول على  $(\text{Alpha} \geq 0.60)$  يُعد في الناحية التطبيقية للعلوم الإدارية والإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً (Sekaran & Bougie, 2010: 184). والجدول (3-8) يبين نتائج أداة الثبات لهذه الدراسة .

#### الجدول (3-8)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

ت	المتغير	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
1	العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي	11	0.901
2	دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي	10	0.864
3	المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية	12	0.918
	الاستبانة ككل	33	0.896

إذ يوضح الجدول (3-8) قيم الثبات لمتغيرات الدراسة الرئيسية والتي بلغت (0.918) للمعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية، و (0.864) لدور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي. وتدل مؤشرات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran & Bougie, 2010: 184) .

## الفصل الرابع

### نتائج التحليل الإحصائي للدراسة واختبار الفرضيات

(1 . 4) : المقدمة

(2 . 4) : نتائج التحليل الإحصائي للدراسة

(3 . 4) : تحليل مدى ملاءمة البيانات لافتراضات اختبار فرضيات الدراسة

(4 . 4) : اختبار فرضيات الدراسة

## الفصل الرابع

### نتائج التحليل الإحصائي للدراسة واختبار الفرضيات

#### (4 . 1): المقدمة

استعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة من المديرين الماليين والمدققين والمحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عن المتغيرات والفقرات التي اعتمدت فيها من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الأولية لإجاباتهم عن طريق الأساليب الإحصائية المتمثلة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة والأهمية النسبية ودرجة المستوى الخاص بكل فقرة، كما تناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها.

#### (4 . 2): نتائج التحليل الإحصائي للدراسة

##### (4 - 2 - 1): العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الفساد المالي

لوصف مستوى العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان أهمية كل فقرة ودرجة مستواها، كما هو موضح بالجدول التالي:

## جدول (4 - 1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى ودرجة الأهمية لفقرات العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
1	لا يوجد جهاز رقابي فعال يساعد على منع حدوث الفساد المالي	2.439	1.238	11	متوسط
2	توجد ضغوطات تواجه العاملين تساعد على الفساد المالي	3.553	1.117	2	متوسط
3	توجد مبررات للمخالفات المالية التي قد تحدث	3.383	0.915	5	متوسط
4	محاباة كبار المسؤولين عن المخالفات المالية	3.439	1.091	3	متوسط
5	عدم وضوح للكثير من العمليات والصفقات المالية في الشركة	2.716	1.179	7	متوسط
6	لا توجد سجلات منظمة للموجودات التي تملكها الشركة	2.723	1.236	6	متوسط
7	لا يوجد هناك جرد مستمر لأصناف المخزون	2.624	1.186	8	متوسط
8	يوجد تراخي في إنجاز أعمال ووظائف الشركة	3.390	1.119	4	متوسط
9	لا يوجد نظام سليم للرواتب في الشركة	2.624	1.192	8	متوسط
10	ارتفاع حوافز ومكافآت الإدارة العليا للشركة	3.659	1.200	1	متوسط
11	لا يوجد رادع قانوني بحق المخالفين للأنظمة والتعليمات المالية المرعية	2.524	1.262	10	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى العام للعوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي	3.007	0.356	-	متوسط

إذ يوضح تلك الجدول إجابات عينة الدراسة عن فقرات المحور الأول والخاص بالعوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.439- 3.659) بمتوسط كلي مقداره (3.007) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المتوسط للعوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد

المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "ارتفاع حوافز ومكافآت الإدارة العليا للشركة" بمتوسط حسابي بلغ (3.659) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.007)، وانحراف معياري بلغ (1.200)، فيما حصلت الفقرة "لا يوجد جهاز رقابي فعال يساعد على منع حدوث الفساد المالي" على المرتبة الحادية عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (2.439) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.007) وانحراف معياري (1.238) .

بشكل عام يتبين أن مستوى العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً. ويرى الباحث أن الفقرة التي جاءت بالترتيب الأول تمثل هدراً أو نهباً للمال العام بطريقة غير مشروعة من خلال اساءة استخدام السلطة أو المنصب، إضافةً إلى أن أغلب العوامل الأخرى التي وردت في هذا المحور هي عوامل قد تساعد على انتشار حالات فساد مالي في تلك الشركات، بدليل أن هناك اتفاق بين أغلب إجابات أفراد العينة والتي جاءت بمستوى متوسط، حيث زاد عن المتوسط الحسابي (2.439) الذي جاء بالمرتبة الأخيرة من حيث الأهمية في عملية حدوث وانتشار ظاهرة الفساد المالي .

#### (4 - 2 - 2): دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي

لوصف مستوى دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان أهمية كل فقرة ودرجة مستواها، كما هو موضح بالجدول التالي:

## جدول (4 - 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة المستوى والأهمية لفقرات دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
12	ضمن مسؤوليات نظام الرقابة الداخلية الإفصاح للإدارة عن حالات الغش التي قد ترتكب	4.163	0.807	2	مرتفع
13	توجد عقوبات مالية وإدارية رادعة لحالات الفساد المالي	3.964	0.928	6	مرتفع
14	توجد شفافية في الإفصاحات التي تقوم بها الإدارة	3.461	1.168	10	متوسط
15	يتم تقديم الإقرارات الضريبية ضمن المدة القانونية	4.219	0.828	1	مرتفع
16	يسعى إلى ضمان دقة وسلامة البيانات المثبتة في سجلات الشركة	4.113	0.820	3	مرتفع
17	يعتبر أداة ملائمة لإدارة المخاطر والتحوط منها	3.971	0.810	7	مرتفع
18	يوفر للعاملين صلاحيات كافية للوصول إلى كافة المهام المنوطة بهم	3.695	0.999	9	مرتفع
19	يوفر الأدلة الثبوتية التي تمكن الجهات الرقابية من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي	4.014	0.827	5	مرتفع
20	يسعى إلى كشف وتحليل الانحرافات المالية	4.021	0.797	4	مرتفع
21	يوفر الإجراءات التي تمنع حدوث الانحرافات والمخالفات المالية مستقبلاً	3.879	0.898	8	مرتفع
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لدور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي	3.950	0.600	-	مرتفع

يُبين الجدول (4 - 2) إجابات عينة الدراسة عن العبارات التي تضمنها المحور الثاني والمتعلقة بدور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للدور الرقابي بين (3.461 - 4.219) بمتوسط كلي مقداره (3.950) على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يشير إلى المستوى المرتفع لدور نظام

الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يتم تقديم الإقرارات الضريبية ضمن المدة القانونية" بمتوسط حسابي بلغ (4.219) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.950)، وانحراف معياري بلغ (0.828)، فيما حصلت الفقرة "توجد شفافية في الإفصاحات التي تقوم بها الإدارة" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.461) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.950) وانحراف معياري (1.168) .

وبشكل عام يتبين أن مستوى دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً. وعلى ضوء ذلك يرى الباحث أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر من الأنظمة التي يمكن اعتمادها من أجل تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية، بدليل اتفاق جميع المستجيبين على أن الفقرات التي وردت في هذا المحور لها دور إيجابي في تشخيص حالات الفساد المالي، وكانت أغلبها بمستوى مرتفع حيث إن من ضمن مسؤوليات نظام الرقابة الداخلية الإفصاح للإدارة العليا عن حالات الغش التي ترتكب وتقدم الإقرارات الضريبية ضمن المدة القانونية، وبالتالي يُجنّب تلك الشركات الكثير من الأمور القانونية والمالية التي لا تصب في مصلحتها.

#### (4-2-3): المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي

لوصف مستوى المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحديد درجة أهمية الفقرات ومستوياتها، كما هو موضح بالجدول التالي:

## جدول (4 - 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة المستوى والأهمية للمعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
22	قلة الخبرات والكفاءات العلمية المتخصصة بالعمل الرقابي	3.879	0.929	2	مرتفع
23	ضعف قنوات الاتصال الفعالة بين أقسام وفروع الشركة	3.716	0.973	5	مرتفع
24	الافتقار إلى قواعد السلوك المهني عند تنفيذ المهام	3.787	0.976	4	مرتفع
25	تجاهل الإدارة العليا لآراء ومقترحات العاملين بخصوص العمل الرقابي	3.851	1.095	3	مرتفع
26	التعقيد في طرق وإجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبق	3.510	0.997	8	متوسط
27	ضعف استقلالية التدقيق الداخلي في الشركة	3.709	1.137	6	مرتفع
28	ارتفاع التكلفة الناجمة عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في العملية الرقابية	3.496	1.105	9	متوسط
29	عدم إيلاء الأهمية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة الشركة	2.333	1.169	10	متوسط
30	لا يوجد وصف وظيفي واضح يقوم بتوزيع المهام والواجبات بين العاملين	2.227	1.058	12	متوسط
31	قلة المكافآت والحوافز للعاملين في الأجهزة الرقابية	3.886	1.076	1	مرتفع
32	اختلاف وجهات النظر بين القائمين على نظام الرقابة الداخلية	3.546	1.092	7	متوسط
33	عدم وضوح الفلسفة الإدارية للشركة	2.297	1.074	11	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى العام للمعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية	3.353	0.404	-	متوسط



حيث يوضح الجدول (4 - 3) أعلاه إجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بالمعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للمعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بين (2.227 - 3.886) بمتوسط كلي مقداره (3.353) على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يشير إلى المستوى المتوسط للمعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "قلة المكافآت والحوافز للعاملين في الأجهزة الرقابية" بمتوسط حسابي بلغ (3.886) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.353)، وانحراف معياري بلغ (1.076)، فيما حصلت الفقرة "لا يوجد وصف وظيفي واضح يقوم بتوزيع المهام والواجبات بين العاملين" على المرتبة الثانية عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (2.227) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.353) وانحراف معياري (1.058) .

بشكل عام تبين أن مستوى المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً. وبعد اطلاع الباحث بشكل عام على النتائج التي أظهرتها الجداول السابقة ومحاولة ربط بعضها ببعض الآخر، يرى أنه وبالرغم من أن هناك دور إيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، إلا أن هناك عدد من المعوقات التي تحد من قدرة هذا النظام في تشخيص حالات الفساد المالي، متمثلةً بالدرجة الأساس في قلة المكافآت والحوافز للعاملين في الأجهزة الرقابية وكذلك قلة الخبرات والكفاءات العلمية المتخصصة، التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، ويعتبر ذلك من أبرز المسببات التي تجعل من ظاهرة الفساد تستفحل أكثر فأكثر إذا لم يتم وضع الحلول المناسبة لتذليل تلك المعوقات والتخلص منها.

#### (4 . 3): تحليل مدى ملائمة البيانات لافتراضات اختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor واختبار التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به (VIF) للقيمة (10). وأن تكون قيمة التباين المسموح به Tolerance أكبر من (0.05)، وتم التأكد أيضاً من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي Normal Distribution باحتساب معامل الالتواء Skewness، إذ إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن ( $\pm 1$ )، والجدول رقم (4 - 4) أدناه يبيّن نتائج هذه الاختبارات.

#### جدول (4 - 4)

نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

ت	المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance	Skewness
1	العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي	2.026	0.494	-0.911
2	دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي	1.056	0.947	-0.513
3	المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي	1.978	0.505	-0.304

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4 - 4) عدم وجود تداخل خطي متعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة (العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي، دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي)، وإن ما يؤكد ذلك قيم معيار اختبار معامل

تضخم التباين (VIF) للأبعاد المتمثلة بـ(العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي، دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي) والبالغة (2.026 ؛ 1.056 ؛ 1.978) على التوالي والتي تقل عن (10). كما يتضح أن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت بين (0.494 - 0.947) وهي أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة. وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness) حيث كانت القيم أقل من ( $\pm 1$ ).

وبناءً على ما تقدم وبعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي بين أبعاد المتغير المستقل، وإن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي فقد أصبح بالإمكان اختبار فرضيات الدراسة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

#### (4 . 4): إختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

HO<sub>1</sub>: "لا يوجد عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة

في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو

موضح بالجدول رقم (4 - 5) التالي:

## جدول (4 - 5)

نتائج اختبار T لعينة واحدة للعوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.	3.007	0.356	140	0.236	1.655	0.813

ملاحظة:

\*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4\_5) بأنه لا يوجد عوامل تساعد على انتشار

ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة

(0.236) وهي تمثل درجة التأثير بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.655) وكذلك أن قيمة

Sig البالغة 0.813 وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  وعليه تقبل الفرضية

العدمية (الصفريّة)  $HO_1$  التي تنص على:

عدم وجود عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في

بورصة عمان عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ .

الفرضية الرئيسية الثانية:

$HO_2$ : "لا يوجد هناك دور إيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في

الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ ".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو

موضح بالجدول رقم (4 - 6) التالي:

## جدول (4 - 6)

نتائج اختبار T لعينة واحدة للدور الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig. *
الدور الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	3.9504	0.600	140	18.787	1.655	0.000

ملاحظة:

\*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4\_6) بأن هناك دور إيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة وهي تمثل درجة التأثير (18.787) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.655) وكذلك قيمة Sig البالغة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفيرية)  $HO_2$ ، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود دور إيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ ."

الفرضية الرئيسية الثالثة:

$HO_3$ : "لا توجد معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ ."

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو

موضح بالجدول رقم (4 - 7) التالي.

## جدول (4 - 7)

نتائج اختبار T لعينة واحدة للمعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان	3.353	0.404	140	10.373	1.655	0.000

ملاحظة:

\*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 - 7) بأن هناك معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة التي تمثل درجة التأثير (10.373) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.655) وكذلك قيمة Sig البالغة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفريية)  $HO_3$ ، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ .

### الفرضية الرئيسية الرابعة

HO<sub>4</sub>: "لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة (المدراء الماليين، المدققين الداخليين، المحاسبين) حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )". ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، كما هو موضح في الجدول (4 - 8) أدناه .

#### جدول (4 - 8)

نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان حسب متغير الوظيفة الحالية.

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة Sig. *
دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي	بين المجموعات	0.326	0.163	2	0.448	3.061	0.640
	داخل المجموعات	50.187	0.364	138			
	المجموع	50.512		140			

ملاحظة:

\*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ).

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 - 8) عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان حسب متغير الوظيفة الحالية، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة غير دالة عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بقيمة بلغت (0.448) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.061) وكذلك قيمة Sig البالغة 0.640، وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) HO<sub>4</sub> والتي تنص على:

عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة (المدراء الماليين، المدققين الداخليين، المحاسبين) حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ .

وبالتالي ومن خلال وصف اجابات الفئات المشمولة بالدراسة على فقرات المحور الثاني من محاور أداة الدراسة (الاستبانة)، تبين أن هناك اتفاق بين المستجيبين من أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات ويعكس مستوى موافقة مرتفع باستثناء فقرة واحدة فقط جاءت بمستوى متوسط، وهو ما يعكس التقارب في وجهات النظر بين آراءهم حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان. ويشير الجدول أيضاً إلى أن هناك تقارب في قيم المتوسطات الحسابية، وفي ضوء ذلك يرى الباحث أن فئات عينة الدراسة (المدراء الماليين، والمدققين الداخليين، والمحاسبين) لديهم معلومات قد تكون كافية وتفيد موضوع الدراسة إضافةً إلى قرب وظائفهم من موضوع الدراسة مما يدعم المصادقية .



## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

(1 . 5) : المقدمة

(2 . 5) : مناقشة النتائج

(3 . 5) : التوصيات والمقترحات

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

#### (1 . 5): المقدمة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كالإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات والمقترحات.

#### (2 . 5): مناقشة النتائج

##### (1 - 2 - 5): النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة

1. بينت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن مستوى العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً .

2. كما أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن مستوى دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً .

3. أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن مستوى المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً .

### (5 - 2 - 2): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

1. بينت نتائج تحليل فرضية الدراسة الأولى عدم وجود عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفساد

المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

وهذه النتيجة تختلف مع دراسة ( Abtidon, 2015 ) التي بينت أن هناك العديد من العوامل

المساعدة على الفساد، حيث إن كل أشكال الفساد كانت سائدة ومنتشرة في العاصمة الصومالية

مقديشو، وختلفت أيضاً مع دراسة (جاسم، 2014) التي أظهرت أن هناك أسباباً سياسية واجتماعية

وثقافية تقف وراء انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري .

2. وأظهرت نتائج تحليل فرضية الدراسة الثانية أن هناك دوراً إيجابياً لنظام الرقابة الداخلية في

تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة

"( $\alpha \leq 0.05$ )".

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة ( Bayyoud & Sayyad, 2015 ) التي بينت أن أنظمة

الرقابة الداخلية في فلسطين كان لها تأثير إيجابي على البنوك من حيث الكمية والأداء النوعي لها

حيث تبين أن حالات الفساد والاحتيال والأخطاء قد انخفضت، وكذلك تتفق مع دراسة ( Mihaela

& Iulian, 2012 ) التي أوضحت أن هناك نظاماً فعّالاً للرقابة الداخلية ويقوم بدور هام في الشركات

المدرجة في بورصة بوخارست .

3. كما تبين حسب نتائج تحليل فرضية الدراسة الثالثة بأن هناك معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة

الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند

مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة عبد الجابر (2013) التي بينت وجود معوقات تواجه تطبيق

إجراءات نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية .

4. وأخيراً أظهرت نتائج تحليل فرضية الدراسة الرابعة عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة (المدرء الماليين، المدققين الداخليين، المحاسبين) حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  .

### (5 . 3): التوصيات والمقترحات

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. احتواء بعض العوامل التي قد تساهم في انتشار ظاهرة الفساد المالي، وتبني معياراً سليماً يتم بموجبه منح حوافز ومكافآت الإدارة العليا في تلك الشركات، وذلك من خلال منحها على أساس مستوى الأداء الفعلي أو على أساس القيمة الاقتصادية المضافة التي تسعى إلى قياس النمو الحقيقي في الشركة، وليس منحها على أساس الأرباح السنوية، كونها ليست بالضرورة أن تعكس وضع الشركة الحقيقي مادام أنها من صنُع الإدارة .

2. دعم الدور الذي يقوم به نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من خلال إيلاء الأهمية له من قبل الإدارة العليا وتذليل كافة المعوقات التي تحد من قدرته في تشخيص حالات الفساد المالي، لكي يكون قادراً على ضبط كافة المخالفات والانحرافات المالية التي قد تحدث، نظراً لما لهذا النظام من دور إيجابي يقوم به في عملية تشخيص حالات الفساد المالي في تلك الشركات.

3. ضرورة القيام بتقييم وتطوير إجراءات نظام الرقابة الداخلية وبشكلٍ مستمر حتى يصبح نظاماً فاعلاً يوفر للعاملين فيه صلاحيات كافية للوصول إلى كافة المهام الموكلة إليهم ضمن نطاق وظيفتهم، لتحقيق الشفافية والموضوعية في كافة الإفصاحات التي تقوم بها الإدارة العليا وتشخيص حالات الفساد المالي والقضاء عليه .

4. رفع مقدار المكافآت والحوافز الممنوحة للعاملين في هذا الجهاز تماشياً مع طبيعة وأهمية الأعمال التي يقومون بها وبما يقلل من الضغوطات المالية التي يعترضون لها، ويُفضّل أن يتم منحها على أساس حالات الفساد التي يتم اكتشافها خلال الفترة المالية .

5. رفع معدلات التوظيف على أساس الخبرة والكفاءة العلمية في المجال الرقابي، بعيداً عن الوساطة والمحسوبيية وتطوير الكادر الرقابي من خلال اخضاعهم لدورات مهنية متخصصة في هذا المجال وبما يوفر الكوادر المؤهلة في مجال المحاسبة والتدقيق .

6. الاهتمام بنتائج هذه الدراسة والعمل على الأخذ بالتوصيات والمقترحات التي خرجت بها من قبل مجتمع الدراسة عموماً والفئة المستهدفة على وجه الخصوص من العاملين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للاستفادة منها في تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية لديها من أجل تشخيص حالات الفساد المالي ومحاولة القضاء عليه، نظراً لما لهذا القطاع من أثر هام في الاقتصاد الأردني .

7. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تبحث عن إيجاد حلول عملية للمعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للقيام بمهامه .

## المراجع

أ- المراجع العربية:

ب- المراجع الأجنبية:

• القرآن الكريم.

أ. قائمة المراجع العربية

- أبو ريذة، ماهر إبراهيم محمد (2014). دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- أبو شعيرة، عائشة هاشم إسماعيل (2014). دور لجان التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن .
- أبو كميل، سعد محمد (2011). تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً: دراسة تطبيقية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر .
- الإمام، عمر محمد آدم، وعلي، الطاهر أحمد محمد (2013). ((نحو إطار نظري لتدقيق الموارد البشرية))، مجلة العلوم الاقتصادية، 14 (1)، 111-133 .
- برغل، لينا مصطفى (2015). دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن .
- البكوع، فيحاء عبد الخالق يحيى، وأحمد، منهل مجيد (2012). ((تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية: دراسة نظرية تحليلية))، مجلة الإدارة والاقتصاد، 35 (92)، 167-181 .



- البكوع، فيحاء عبد الخالق، والعلي، منهل مجيد، والأفندي، أرسلان إبراهيم (2009). (( دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي: دراسة محاسبية تحليلية ))، مجلة بحوث مستقبلية، (25، 26)، 74-53 .
- الجابري، محمد علي محمد (2014). تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.
- جاسم، فائز عبد الحسن (2014). (( دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري : دراسة استقصائية لنظام الرقابة الداخلية في مديرية الموارد المائية في محافظة ميسان ))، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 1 (16)، 1-24 .
- الجبوري، طلال محمد علي، والجبوري، فؤاد عبد المحسن، والشمري، مشتاق طالب (2012). (( توظيف الدور الرقابي في مكافحة الفساد الحكومي ))، المجلة العراقية للعلوم الإدارية-جامعة كربلاء، (1)، 1-35 .
- حمدان، وآخرون (2012). (( دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها ))، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 8 (3)، 409-433 .
- الدوسري، مبارك محمد (2010). تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن .
- الذنبيات، علي عبد القادر وكفوس، نوال (2012). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي. دراسات: العلوم الإدارية، 39 (1)، 29 - 46.

- رشيد، أنصاف محمود، والحمداني، رافعة إبراهيم، والأعرجي، عدنان سالم (2012). ((فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق: دراسة تطبيقية على جامعة الموصل))، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4 (8)، 317-346 .
- السيو، سليمان سند (2011). ((أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية))، مجلة دراسات العلوم الإدارية، 38 (1)، 103-117 .
- ستينبارت، بول. ج ، ورومني، مارشال (2009). نظم المعلومات المحاسبية: الكتاب الأول. ترجمة (الحسيني، قاسم إبراهيم وآخرون)، الرياض: دار المريخ للنشر .
- سلام، صبحي (2015). الفساد الإداري والمالي: كظاهرة وأساليب علاجها. ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع .
- سليمان، محمد تيسير حسن (2014). أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات في الحد من عمليات غسل الأموال: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن .
- الشرع، مجيد (2010). ((الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي: دراسة تطبيقية في جهات رقابية))، مجلة المنصور، 1 (14)، 61-78 .
- الشريف، طلال بن مسلط (2004). ((ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية))، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، 18(2)، 31-56 .

- شفاعمري، فضيل مصطفى يوسف (2014). مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن .
- الشمري، هاشم، والفتلي، إيثار (2011). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. ط1، عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
- الشواورة، فيصل محمود (2009). (( قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية ))، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25 (2)، 119- 155 .
- صالح، جليل إبراهيم (2013). (أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية: دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية العراقية بمحافظة البصرة ))، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 3 (2)، 80-107 .
- الضمور، عدنان محمد (2014). الفساد المالي والإداري كأحد محددات العنف في المجتمع: دراسة مقارنة . ط1، عمّان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع .
- طاهر، كبرى محمد، وتركي، حاتم رشيد (2013). ((متطلبات الرقابة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية ))، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 9 (28)، 267-287 .
- العبادي، إبراهيم يوسف جويفل (2014). (( دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي- دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية في محافظة جرش)) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 22 (2)، 263-288 .

- عباس، علي محمد صالح (2012). الرقابة الإدارية: في منظمات الأعمال. ط2، عمّان: إثراء للنشر والتوزيع .
- عبد الجابر، يوسف خليل يوسف (2013). مدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في توفير أمن المعلومات الإلكترونية في الشركات الصناعية الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن .
- عبدالله، خالد أمين (2012). التدقيق والرقابة في البنوك. ط1، عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبود، سالم محمد (2008). ظاهرة الفساد الإداري والمالي. ط1، بغداد: دار الدكتور للعلوم .
- عواد، ناريمان طعمة (2012). مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- غنيمات، عبدالله عقله، وصيام، وليد زكريا (2011). ((العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية ))، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 7 (4)، 625-646 .
- فتاح، ابتسام أحمد، ومحمد، رجاء جاسم (2012). (( تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات: دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات ))، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 7 (20)، 234-252 .
- الفتلاوي، ليلي ناجي مجيد (2012). (( دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي ))، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (32)، 271-297 .

- قاسم، ماهر بكر عبد القادر(2014). أثر تطبيق إطار coso للرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن .
- كافي، مصطفى يوسف (2014). تدقيق الحسابات: في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة. ط1، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع .
- كلاب، سعيد يوسف حسن (2004). واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي (دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة). (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- اللوزي، خالد محمد (2013). أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم(دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن .
- محسن، محمود عبدالسلام (2011). مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- محمود، رأفت سلامة، وكلبونة، أحمد يوسف، وزريقات عمر محمد(2011). علم تدقيق الحسابات النظري . ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- المطارنة، غسان فلاح (2013). المدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصر. ط1، عمان: زمزم ناشرون وموزعون .

- المومني، محمد عبدالله (2010). (تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية))، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 26 (1)، 272-237 .
- هيئة مكافحة الفساد الأردنية، التقرير السنوي، (2014) .
- الوردات، خلف عبدالله (2006). التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية. ط1، عمّان، الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع .
- وهاب، أسعد محمد علي (2011). التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية. ط1، عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

ب. قائمة المراجع الأجنبية

- Abbas, Q., & Iqbal, J. (2012). Internal Control System: Analyzing Theoretical Perspective and Practices. *Middle-East Journal of Scientific Research*, 12(4), 530-538 .
- Abtidon, A. H. (2015). The Impact of Financial Accountability on Reducing Corruption in Mogadishu Somalia. *Academic Research International*, 6(2), 128-137 .
- AL Abdullah, T.T.Y., Al fadhl, M.M.A., Yahya, S., & Rabi, A.M. (2014). The Role of Forensic Accounting in Reducing Financial Corruption: A Study in Iraq. *International Journal of Business and Management*, 9(1), 26-34 .
- Alazzam, F.A., Al\_Omari, B.M., Allahawiah, S. R., & Abu Rumman, M.A. (2013) . The reality of the internal control in industrial companies in aqaba city . *Far East Journal of Psychology and Business*, 10 (2), 1-11.
- Bayyoud, M., & Sayyad, N.A. (2015). The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine. *International Journal of Economics Finance and Management Sciences*, 3(3), 156-161 .
- Eichler, P.J.S.(2009). **Corruption and fdi: the relationship between host State Corruption and Investor State Willingness to Bride**, (Unpublished master thesis), Georgetown University, Washington, USA .

- Goodwin, J. & Yeo, T.Y. (2001). Two Factors Affecting Internal Audit Independence and Objectively: Evidence From Singapore. *International Journal of Auditing*, 5(2), 107-125 .
- Mihaela, D., & Iulian, S. (2012). Internal Control and the Impact on Corporate Governance, in Romanian Listed Companies. *Journal of Eastern Europe Research in Business & Economics*, 2012(2012), 1-10 .
- Mohamud, H. A. (2013). Internal Auditing Practices and Internal Control System in Somali Remittance Firms. *International Journal of Business and Social Science*, 4(4), 165-172 .
- Sekaran, U & Bougie, (2010). *Research Methods for Business: A Skill Building Approach*. 5<sup>th</sup> edition, John Wiley & Sons .
- Shanmugam, J,K, Che Haat, M. H., & Ali, A. (2012) . An exploratory study of internal control and fraud prevention measures in SMEs. *International Journal of Business Research and Management (IJBRM)*, 3 (2), 90-99 .



## قائمة الملاحق

- الملحق رقم (1): كتاب تسهيل مهمة إجراء الدراسة
- الملحق رقم (2): أسماء محكمي أداة الدراسة (الاستبانة)
- الملحق رقم (3): أداة الدراسة (الاستبانة) بشكلها النهائي
- الملحق رقم (4): أسماء الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان
- الملحق رقم (5): التحليل الإحصائي

## ملحق رقم (1)

## كتاب تسهيل مهمة إجراء الدراسة

**MEU** جامعة الشرق الأوسط  
MIDDLE EAST UNIVERSITY

كلية الأعمال  
Faculty of Business

الرقم: ك.ع/11/خ  
التاريخ: 27/6/2015

## لنمن يهمة الأمر

أرجو التكرم بالتلطف لتسهيل مهمة الطالب:

أسعد جاسم خضير الكروي

الرقم: 401320062 التخصص: محاسبة

حيث أن المذكور أعلاه طالب في برنامج ماجستير في المحاسبة، ويقوم بإجراء بحث عنوانه (دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية "دراسة إستكشافية")، علماً بأن المعلومات التي سيحصل عليها الباحث ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

ق.أ. عميد كلية الأعمال

د. إسماعيل أحمر



## ملحق رقم (2)

## قائمة بأسماء مُحكمي أداة الدراسة (الاستبانة)

ت	الاسم	الرتبة الأكاديمية	التخصص	جهة العمل
1	الدكتور محمد النوايسة	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة الزيتونة الأردنية
2	الدكتور علي اللايذ	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
3	الدكتور يعقوب عبد الله نهنوش	أستاذ مساعد	إدارة عامة	وزارة الصناعة والتجارة الأردنية
4	الأستاذ الدكتور محمد صبحي أبو صالح	أستاذ	إحصاء	جامعة عمان العربية
5	الدكتور زياد السعيدات	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة عمان العربية
6	الدكتور فادي الشيباب	أستاذ مساعد	محاسبة	الجامعة الهاشمية
7	الأستاذ الدكتور توفيق عبد الجليل	أستاذ	محاسبة	الجامعة الأردنية
8	الدكتور هيثم ادريس المبيضين	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة الإسراء

## ملحق رقم (3)

أداة الدراسة (الاستبانة) بشكلها النهائي



بسم الله الرحمن الرحيم

## استبانة بحث

السادة المحترمون: .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من رسالة بعنوان ((دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومعوقات): دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان))، يَعدّها الباحث للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط في الأردن .

لقد تم اختياركم ضمن عينة الدراسة نظراً لما تتمتعون به من خبرة ومهنية في مجال الرقابة الداخلية وبحكم موقعكم الوظيفي المتعلق بموضوع الدراسة، وإن تقديمكم للمعلومات المطلوبة سوف يؤدي إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة واستخلاص نتائج أفضل وأكثر فائدة، والباحث يثمن غالباً قيامكم بتعبئة الاستبانة المرفقة بعد التكرم بقراءتها ومن ثم الإجابة بعلامة (√) على الفقرة التي توافق وجهة نظركم بدقة ومهنية عالية، مؤكداً لكم بأن جميع المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بمنتهى السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث: أسعد جاسم خضير الكروي

موبايل: +962-791453588

إيميل: [aaad688@yahoo.com](mailto:aaad688@yahoo.com)

## القسم الأول: البيانات الشخصية

## 1 . العمر

أقل من 25 سنة	من 25- أقل من 35 سنة	من 35 سنة- أقل من 45 سنة	45 سنة فأكثر

## 2 . المؤهل العلمي (الشهادة)

دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	أخرى حددها... لطفاً

## 3 . التخصص

محاسبة	إدارة أعمال	مالية ومصرفية	اقتصاد	آخر حددها... لطفاً

## 4 . الوظيفة الحالية

مدير مالي	مدير تدقيق داخلي	مدقق داخلي	محاسب	أخرى حددها... لطفاً

## 5 . سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي

أقل من 5 سنوات	من 5 - أقل من 10 سنوات	من 10 - أقل من 20 سنة	من 20 سنة فأكثر

## القسم الثاني: محاور الإستبانة

المحور الأول: العوامل التالية تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

ت	الفقرات	درجة الموافقة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
1	لا يوجد جهاز رقابي فعال يساعد على منع حدوث الفساد المالي						
2	توجد ضغوطات تواجه العاملين تساعد على الفساد المالي						
3	توجد مبررات للمخالفات المالية التي قد تحدث						
4	محاباة كبار المسؤولين عن المخالفات المالية						
5	عدم وضوح للكثير من العمليات والصفقات المالية في الشركة						
6	لا توجد سجلات منظمة للموجودات التي تملكها الشركة						
7	لا يوجد هناك جرد مستمر لأصناف المخزون						
8	يوجد تراخي في إنجاز أعمال ووظائف الشركة						
9	لا يوجد نظام سليم للرواتب في الشركة						
10	ارتفاع حوافز ومكافآت الإدارة العليا للشركة						
11	لا يوجد رادع قانوني بحق المخالفين للأنظمة والتعليمات المالية المرعية						

**المحور الثاني:** دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

ت	الفقرات	درجة الموافقة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
12	ضمن مسؤوليات نظام الرقابة الداخلية الإفصاح للإدارة عن حالات الغش التي قد ترتكب						
13	توجد عقوبات مالية وإدارية رادعة لحالات الفساد المالي						
14	توجد شفافية في الإفصاحات التي تقوم بها الإدارة						
15	يتم تقديم الإقرارات الضريبية ضمن المدة القانونية						
16	يسعى إلى ضمان دقة وسلامة البيانات المثبتة في سجلات الشركة						
17	يعتبر أداة ملائمة لإدارة المخاطر والتحوط منها						
18	يوفر للعاملين صلاحيات كافية للوصول إلى كافة المهام المنوطة بهم						
19	يوفر الأدلة الثبوتية التي تمكن الجهات الرقابية من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي						
20	يسعى إلى كشف وتحليل الانحرافات المالية						
21	يوفر الإجراءات التي تمنع حدوث الانحرافات والمخالفات المالية مستقبلاً						

**المحور الثالث: المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان.**

ت	الفقرات	درجة الموافقة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
22	قلة الخبرات والكفاءات العلمية المتخصصة بالعمل الرقابي						
23	ضعف قنوات الاتصال الفعالة بين أقسام وفروع الشركة.						
24	الافتقار إلى قواعد السلوك المهني عند تنفيذ المهام						
25	تجاهل الإدارة العليا لآراء ومقترحات العاملين بخصوص العمل الرقابي						
26	التعقيد في طرق وإجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبق						
27	ضعف استقلالية التدقيق الداخلي في الشركة						
28	ارتفاع التكلفة الناجمة عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في العملية الرقابية						
29	عدم إيلاء الأهمية لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة الشركة						
30	لا يوجد وصف وظيفي واضح يقوم بتوزيع المهام والواجبات بين العاملين						
31	قلة المكافآت والحوافز للعاملين في الأجهزة الرقابية						
32	اختلاف وجهات النظر بين القائمين على نظام الرقابة الداخلية						
33	عدم وضوح الفلسفة الإدارية للشركة						

تمت فقرات الإستبانة شكراً لتعاونكم ،،،

**الباحث**



## ملحق رقم (4)

أسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية - قطاع الصناعة  
حسب النشرة الصادرة عن بورصة عمان بتاريخ 2015/4/30  
(مجتمع الدراسة)

رقم الشركة	الرمز الحرفي	اسم الشركة	ت
141002	JPPC	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	1
141004	JODA	الألبان الأردنية.	2
141005	GENM	العامة للتعددين.	3
141006	AALU	العربية لصناعة الألمنيوم (أرال).	4
141009	ICAG	الصناعية التجارية الزراعية (الإنتاج).	5
141011	NAST	الوطنية لصناعة الصلب.	6
141012	DADI	دار الدواء للتنمية والاستثمار.	7
141014	JOWM	مصانع الأجواخ الأردنية.	8
141015	JOCF	مصانع الخزف الأردنية	9
141017	JOPC	مصانع الورق والكرتون الأردنية.	10
141018	JOPH	مناجم الفوسفات الأردنية.	11
141019	JOPI	الأردنية لصناعة الأنايب.	12
141023	APHC	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمياوية.	13
141024	AJFM	الجنوب لصناعة الفلاتر	14
141026	JOIC	الصناعات الكيماوية الأردنية.	15
141027	UNIC	العالمية للصناعات الكيماوية.	16
141029	GENI	الإستثمارات العامة.	17
141032	JDFI	الأردنية للتطوير والإستثمار المالي	18
141038	WOOD	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	19
141039	WIRE	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية.	20
141042	JOCM	مصانع الإسمنت الأردنية	21
141043	APOT	البوتاس العربية.	22
141044	UCVO	القرية للصناعات الغذائية والزيت النباتية	23

141045	JOWL	الأردنية لصناعات الصوف الصخري.	24
141052	UMIC	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	25
141054	NATC	الوطنية لصناعة الكلورين.	26
141055	JOIR	الموارد الصناعية الأردنية	27
141059	JNCC	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك_الأردن).	28
141060	AREN	الصناعات الهندسية العربية	29
141061	ELZA	الزبي لصناعة الألبسة الجاهزة.	30
141065	RMCC	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	31
141070	JOST	حديد الأردن.	32
141072	AEIN	العربية للصناعات الكهربائية	33
141073	MPHA	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية	34
141074	UTOB	مصانع الإتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	35
141077	IENG	رم علاء الدين للصناعات الهندسية.	36
141078	ICER	الدولية للصناعات الخزفية	37
141081	PERL	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي.	38
141084	NATP	الوطنية للدواجن	39
141086	INOH	المتكاملة للمشاريع المتعددة	40
141091	NATA	الوطنية لصناعات الألمنيوم.	41
141092	AIFF	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار.	42
141094	NDAR	دار الغذاء.	43
141097	MECE	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة	44
141098	ASPMM	العربية لصناعة المواسير المعدنية.	45
141100	EKPC	الإقبال للطباعة والتغليف.	46
141101	GEIN	العامة للصناعات الهندسية	47
141103	NAPT	البتزول الوطنية.	48
141105	AMAN	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	49
141130	JMAG	مغنيسيا الأردن	50

141141	JVOI	مصانع الزيوت النباتية الأردنية.	51
141170	SLCA	الدولية لصناعات السيليكا.	52
141202	غير مدرجة	الكندي للصناعات الدوائية	53
141203	TRAV	الترا فرتين.	54
141204	JPHM	الأردنية لإنتاج الأدوية.	55
141205	FNVO	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	56
141206	AICG	عافية العالمية (الأردن)	57
141208	AQRM	القدس للصناعات الخرسانية.	58
141209	MBED	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية.	59
141210	HPIC	الحياة للصناعات الدوائية.	60
141212	ARWU	إتحاد النساجون العرب.	61
141213	CJCC	الألبسة الأردنية.	62
141214	ASAS	أساس للصناعات الخرسانية	63
141215	UCIC	مصانع الكابلات المتحدة.	64
141216	JOSE	الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي	65
141217	IPCH	الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة.	66
141219	PHIL	فيلاذلفيا لصناعة الأدوية.	67
141220	MANS	المتحدة لصناعة الحديد والصلب.	68
141221	JMCO	رخام الأردن	69
141222	SNRA	سنيورة للصناعات الغذائية.	70
141223	SHBA	سبأ لسكب المعادن	71
141224	NCCO	اسمنت الشمالية.	72
142041	JOPT	مصفاة البترول الأردنية.	73

المصدر: الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية (بورصة عمان، 2015).

**ملحق رقم (5)**  
**التحليل الإحصائي**

**Statistics**

		Age	Certificate	Specialization	Current Job	Experience Years
N	Valid	141	141	141	141	141
	Missing	0	0	0	0	0

**Frequency Table:**

**Age**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	18	12.8	12.8	12.8
	2.00	54	38.3	38.3	51.1
	3.00	44	31.2	31.2	82.3
	4.00	25	17.7	17.7	100.0
	Total	141	100.0	100.0	

**Certificate**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	20	14.2	14.2	14.2
	2.00	104	73.8	73.8	88.0
	3.00	15	10.6	10.6	98.6
	4.00	2	1.4	1.4	100.0
	Total	141	100.0	100.0	

**Specialization**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	106	75.2	75.2	75.2
	2.00	11	7.8	7.8	83.0
	3.00	14	9.9	9.9	92.9
	4.00	1	.7	.7	93.6
	5.00	9	6.4	6.4	100.0
	Total	141	100.0	100.0	

**Current Job**

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	31	22.0	22.0	22.0
2.00	6	4.3	4.3	26.3
3.00	19	13.5	13.5	39.8
4.00	58	41.1	41.1	80.9
5.00	27	19.1	19.1	100.0
Total	141	100.0	100.0	

**Experience Years**

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	38	27.0	27.0	27.0
2.00	45	31.9	31.9	58.9
3.00	39	27.7	27.7	86.5
4.00	19	13.5	13.5	100.0
Total	141	100.0	100.0	

الفرضية الرئيسية الأولى:

$H_0$ : "لا يوجد عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumA	141	3.0071	.35610	.02999

**One-Sample Test**

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
SumA	.236	140	.813	.00709	-.0522	.0664

الفرضية الرئيسية الثانية:

HO<sub>2</sub>: "لا يوجد هناك دور إيجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )."

#### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumB	141	3.9504	.60067	.05059

#### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
SumB	18.787	140	.000	.95035	.8503	1.0504

الفرضية الرئيسية الثالثة:

HO<sub>3</sub>: "لا توجد معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )."

#### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumC	141	3.3534	.40457	.03407

#### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
SumC	10.373	140	.000	.35343	.2861	.4208

الفرضية الرئيسية الرابعة:

HO<sub>4</sub>: "لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة (المدراء الماليين، المدققين الداخليين، المحاسبين) حول دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )".

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	31	3.9452	.69897	.12554	3.6888	4.2015
2.00	25	4.0520	.57888	.11578	3.8131	4.2909
3.00	85	3.9224	.57204	.06205	3.7990	4.0457
Total	141	3.9504	.60067	.05059	3.8503	4.0504

#### ANOVA

SumB

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.326	2	.163	.448	.640
Within Groups	50.187	138	.364		
Total	50.512	140			